القاموس الجغرافي

للبلاد المصرية

من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥

وضعه وحققه وعلق عليه

محمد رمزي

المفتش السابق بوزارة المالية

القسم الأول

البلاد المندرسة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين وبعد :

فهذا هو القسم الأول من القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ وهى السنة التى توفى فيها واضعه المرحوم الأستاذ محمد رمزى المفتش السابق بوزارة المالية . وهذا القسم خاص بالبلاد المندرسة وهى البلاد التى عفا أثرها وبقى اسمها فى علم من الأعلام المجاورة ، أو ذكرت فى الوثائق الرسمية وحجج الأوقاف وكتب الجغرافية والتاريخ ، أو أكل البحر أرضها ، أو ردمتها سافيات الرياح ، أو أتى عليها الحريق أو انمحى اسمها من عداد البلاد لضم زمامها إلى جارات لها أكبر منها رقعة أو أنبه ذكرا .

وقد رتبه واضعه على الأحرف الهجائية باعتبار اسم البلدة وحدة كاملة ، مع التزام الألف واللام فى صلب الاسم ، وجعل هدفه تحقيق مواقع هذه البلاد المندرسة على الطبيعة من أحدث الخرائط المساحية والرد على علماء الآثار والجغرافية من شرقيين وغربيين بطائفة كبيرة من الاستدراك والتصويب والتعليق جعلها أسانيد واضحة للتدليل على رأيه فى إثبات ما وصل إليه مقتنعاً بصحته .

وقد رأت دار الكتب المصرية محافظة على هذا التراث أن تعمل على اقتنائه وأن تتخذ الوسائل لنشره فوافق مجلسها الأعلى على شرائه وتكليفها بطبعه على نفقتها . وقد تقدمنا إلى مديرها الحالى الأستاذ توفيق الحكيم آخذين على عاتقنا أن نقوم باعداده للطبع والإشراف على إخراجه فوافق مشكورا . وإنما وصل هذا القاموس الكبير إلى دار الكتب جزازات وقصاصات وكراسات كلها بخط يد واضعه الذى ذكر فى بعض أوراقه أنه جمع فى هذا القسم من القاموس أسماء المدن المصرية المندرسة وجعل همه إرجاع هذه الأسماء إلى أسمائها الحالية ، وتعيين مواقع البلاد التى اندرست على الخرائط الحديثة ، وتصحيح ما التبس من أسماء البلاد التى أرجعت إلى غير أصولها .

ولئن قامت دار الكتب بطبع هـذا القاموس الجليل فانمـا تصنع جميـلا نحو عالم مصرى قضى عمره فى وضـعه وأفادها فى حيـاته بتعليقاته القيمة فى تعيين الأماكن الأثرية والبـلاد المندرسة التى وردت فى أكثر أجزاء كتاب النجوم الزاهرة التى تقوم بطبعه، وتحديد مواقعها على أحدث الخرائط مما يدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه فى البحث والتحقيق ، نسأل الله جلت قدرته أن ينزل على قبره شآبيب رحمته وأن يجزيه الجزاء الأوفى على خدمته للعلم .

والآن نسوق هـذه المقـدمة تفسيراً للقرية المصرية فى مختلف أطوارها ، وبيـاناً للتقسيم الجغرافى للبلاد المصرية فى مختلف العصور، وتعريفاً بواضع القاموس ، وإيضاحاً لما ورد فيه من مصادر وإحالات وإشارة إلى ما بذلنا من جهد وأدينا من أمانة فى جمع شتاته وإخراجه للباحثين والله ولى التوفيق .

القـــرية المصـــرية

القرية والبلدة والناحية كلمات مترادفة مستعملة فى مصر من الفتح العربى الأول ، وكلمة كفر استعملت دلالة على القرية الصغيرة من عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك ، وكلمة نجع ونزلة من توابع القرية معروفة منـذ زمن العثمانيين ، وكلمة أبعادية وعزبة وقصر ومنشاة عرفت منذ زمن محمد على إلى اليوم .

وعرف رئيس القرية باسم شيخ البلد من عهد قدماء المصريين ، وشيخ المشايخ إلى أواخر حكومة محمد على ، ثم عرف بالعمدة من سنة ١٢٦٠ هـ وهو على ذلك إلى الآن .

ولما كان الكفر والعزبة والنجع والنزلة نواة للقـرية المصرية رأينا أن نشرح تاريخ انتشار العزب فى مصر . كانت هـذه العزب قليلة فى الزمان الماضى وإنما كثر عددها حين أمر محمد على سـنة ١٢٤٥ هـ ١٨٣٠ م بإنشاء الأبعاديات فى البلاد ذات الزمام الواسع ليكون المزارعون بالقـرب من مزارعهم ، واشترط أن تكون هذه الأبعاديات — من البعد — نواة لنواح صغيرة تابعة للبلاد الأصلية فى الإدارة والزمام ، وجاء ابنـه سعيد سـنة ١٢٧٠ هـ ١٨٤٥ م فأجاب رغبـة أصحاب الأبعاديات وغيرها من العزب والكفور فى إنشاء نواح مستقلة استقلالا تاماً عن البلاد الأصلية ، واشترط أن تربو مساحة القرية الجديدة على مائة فدان ، وبذلك اندفع أصحاب العـزب والكفور — وأكثرهم من كبار الموظفين والأعيـان — إلى فصلهـا عن بلادها الأصـلية ، وتغـالى بعضهم فى ذلك فطلبوا فصـل مساكنهم نفسها وهى جزء من سكن القرية وجعلوها ناحية قائمة بذاتها باسم حصة كذا ، ولهذا ظهر الكثير من الحصص فى البـلاد ولم تكن معروفة قبلا . ثم زادت العزب والكفور فى أيام سعيد حتى تجاوزت الألف ، ولم يراع فى ذلك الصالح العام مما حدا بالخديوى اسماعيل إلى إيقاف تيار إنشاء العزب والكفور نظراً لاشتداد هجرة الأهلين إلى هذه العزب والكفور طلباً لحماية أصحابها من العسف والسخرة والعونة فى حفر الترع ومد الجسور والخدمة الإجبارية فى أراضى الدائرة السنية .

رأى إسماعيـل أن سكان البـلاد الأصلية هم الذين يقومون بكل هـذه الالتزامات دون سكان العزب والكفور وأنهم يقضون غالب أيام السنة فى أعمال السخرة والعونة خارج بلادهم مما ساءت معه حال أسرهم فأوقف إنشاء العزب والكفور إيقافاً تاماً ولكنه عاد فى سـنة ١٨٦٨ فأصدر قراراً باعطاء

الأراضي البور لمن يستصلحها من الأعيان والأمراء ، ولما كان هذا الاستصلاح يقتضى إنشاء العزب والكفور عادت التوابع إلى الظهور حتى بلغت أكثر من ٤٠٠ عزبة فى مديريات الشرقية والغربية والبحيرة وغيرها حيث وجدت الأراضى البور ، ولما تقدمت أنظمة الحكم والإدارة وتساوى سكان العزب والكفور بسكان البلاد الأصلية فى الالتزامات الحكومية رأت الحكومة أن من الضرورى لازدياد الثروة العقارية السماح بإنشاء العزب والكفور فى الأراضى البعيدة على نطاق واسع فسنت لها تشريعاً خاصاً فى سنة ١٨٨٤ بعد أن قامت بحصرها فى الوجهين القبلى والبحرى ، وقد بلغ عددها لغاية سنة ١٩٣٣ حوالى ١٥٢٥٠ عزبة أى نحو أربعة أضعاف عدد القرى فى البلاد المصرية كلها وأصبحت القرية الواحدة يتبعها عدة عزب أو نجوع تبعاً لزيادة أراضيها وانتشار دائرة حدودها وعمرانها .

ومن راجع أخبار القرية المصرية فى كتاب التحفة السنية لابن الجيعان — وهو سجل للقرى المصرية فى أيام حكومة المماليك من سنة ٧١٥ هـ إلى أواخر حكمهم — ظهر له أن أغلب القرى المصرية الحالية لاتزال تحتفظ بمجموع مساحة أراضيها فاذا حصل فى مساحتها زيادة كان ذلك نتيجة حتمية لاستصلاح الأراضى البور وإذا حصل فى مساحتها نقص كان ذلك نتيجة حتمية لتجزئة زمام القرية وتوزيعه على النواحى المستجدة التى ظهرت بجوار النواحى القديمة ، والفرق الضئيل بين المساحتين يتضح من اختلاف مقياس آلة الوحدة المساحية الزراعية وهى قصبة الغاب التى كانت تستعمل فى مقياس الأراضى الزراعية منذ عهد بعيد .

فاذا قارنا القرى المعتبرة وحدة مالية قبل زمان التحفة بقليل أى فى سجل فك الزمام المسمى تحفة الإرشاد الذى حدث فى زمان الملك المنصور حسام الدين لاجين سنة ٦٩٧ هـ اتضح لنا أن مجموع القرى المصرية ٢٠٧١ ناحية فى تحفة الإرشاد بينما هو فى سجل التحفة السنية ٢٢٨٣ زاد فيها ٢١٢ ناحية جديدة نتيجة حتمية لاستصلاح الأراضى البور وتجفيف البحيرات وحفظ الأمن وإصلاح الطرق مما تكون منه عدة قرى وبلاد ، كما أنه نقص من تحفة الإرشاد ٤٢٧ قرية اندرست فى المدة نفسها نتيجة حتمية لإلغاء وحدات مالية خراجية وضمها إلى ما جاورها من البلاد .

وحيث كان الغرض الأسمى من إحصاء القرى والمساحات الزراعية هو جباية الخراج كان عمال المساحة والخراج لايهمهم تصحيح أسماء البلاد التى درست بل كانوا يطلقون اسم القرية الدارسة على أحد توابعها من العزب والكفور. فاذا ما خلت من ذلك كله كانوا يطلقون على زمامها أى أرضها

الزراعية عبارة (غيط من غير حيط) أى أرض زراعية من غير سكن ، ومن حسن حظ الباحثين أن القرى المندرسة جميعها كان يتبعها عزب وكفور يسكن بهـا القائمون بأعمال الزراعة فى أراضيهـا فأصبحت هذه العزب والكفور علماً على القرية المندرسة تحمل اسمها القديم ، ولهذا السبب حذفت أسماء كثيرة من سجل التحفـة وظهر بدلا منهـا قرى مستحدثة يظنهـا القارئ مستجدة فى حين أن وحدتها المالية قديمة ، وفى كثير من الأحيان يذكر الاسم القديم مع الحديث لسهولة الإرشاد فيقال آبشيش وهى الجميزة ، وأبجوج وهى أبو قراميط ، وسدمنت وهى السنطة وهكذا ، وإذا تداخل زمام القريتين فى بعضهما البعض ذكر اسم القريتين معاً فيقال الحراز والقلزم ، وزفيتى وشطنوف ، وظل الحال على ذلك إلى عهد محمد على فذكر المساحون وكتاب الخراج عبارة (غيط من غير حيط) فى مثل دملاش التى حل محلهـا كفر دملاش ومنيل العطش التى أضـيف زمامها إلى ناحيـة فيشا الصغرى وهى كذلك فى القرى المشتركة فى عهدنا الحاضر فيقال القنى وبنى بكار وقهبونه والحماديين وكلاهما ناحيتان مستقلتان من الوجهة الإدارية مشتركتان من الناحية المالية .

ولزيادة الإيضاح نقول إن الناحيـة المالية هى كل بلدة منفصلة فى إدارتها أى فى سلطتها الداخلية عن البلاد المجاورة لها أى لها عمدة ومشايخ لإدارتها وخفراء لحفظ الأمن فى زمامها ولهـا زمام خاص من الأراضى الزراعية بحدود معروفة تفصلها عن زمام البلاد المجاورة لها ، وهذا الزمام محصور بأسماء أصحاب الأطيان فى خريطة مساحية وفى دفتر مساحة ودفتر مكلفة وجريدة للأموال الأميرية ويكون لهذه الناحية دفتر مواليد ودفتر وفيات ودفتر انتخاب ، وهذه هى الوحدة الماليـة التى أطلق عليها كتاب الخراج اسم البلدة فى الزمن القديم والحديث .

أما الناحية الإدارية فهى عبارة عن جملة عزب أو نجوع أو كفور قريبة من بعضها البعض وبعيدة عن سكن البـلاد الأصلية تفصل من توابع بعض النواحى فى منطقة متجاورة وتضم إلى بعضها ويعين لها عمدة لإدارتها وخفراء لحفظ الأمن فيها ويكون لها دفتر مواليد ودفتر وفيات ودفتر انتخاب على أن تكون أراضى هذه الوحدة الادارية من الكفور والعزب تابعة من الوجهة الماليـة للبلاد الأصلية الواقع فى زمامها هذه الكفور والعزب .

ونظراً لاتساع أراضى البلاد وخاصة الواقعة منها فى الأطراف الشمالية من الدلتا عند البحيرات أو حواجر البلاد فى الصعيد ومديرية البحيرة وما طرأ على هذه البلاد من كثرة العدد حتى أصبح من المتعذر على العمدة فيها أن يقوم بتأدية أعمال الحكومة على الوجه المطلوب ، رأت الحكومة

أن تنصح بتقسيم توابع كل بلدة — مع مراعاة الموقع والسكان والمسافات — إلى ناحية إدارية أو أكثر مع بقائها من الوجهة المالية — أى فيما يختص بالزمام — تابعة للبلاد الأصلية .

ولما ظهرت للحكومة فوائد إنشاء النواحى الإدارية فى أعمال الضبط والربط وحفظ الأمن وإنجاز أعمال الحكومة توسعت فى تقسيم البلاد ذات الزمام الواسع إلى نواح إدارية حتى بلغت سنة ١٩٠٦—٣٥٩ ناحية منها ١٩٠ فى الوجه البحرى و١٦٩ فى الصعيد هذا غير ٢٥٠ ناحية مالية مشتركة رأت مصلحة المساحة أنها بتداخل زمامها فى زمام البلاد المجاورة تعتبر مع النواحى المضافة إليها ناحية واحدة باسم مشترك فى الخريطة المساحية وفى دفتر المكلفات كما كانت الحال قديماً .

وقد بلغ عدد النواحى الإدارية فى نهـــاية سنة ١٩٤٣ — ٣٧٢ ناحية منها ١٨٢ فى الوجـــه البحرى و ١٩٠ فى الصعيد .

والكفر كلمة سريانية أوردها أبو صالح الأرمنى فى كتابه « الأديرة والكنائس » وفيه سجل لحصر الكور والقرى فى عهد الخليفة الفاطمى المستنصر بالله الذى حكم من سنة ٤٢٧ هـ إلى سنة ٤٨٧ هـ ، ولا يوجد فى كتاب التحفة السنية إلا ٣٠ كفراً زادت إلى ١٢٠ فى العهد العثمانى ، وفى عهد محمد على بلغت ٣٢٥ كفراً ووصلت فى أواخر حكم سعيد إلى ٦٠٠ كفرا .

والعادة فى الكفر أن يكون بجوار بلدته الأصلية مثـــل كفر العمار وكفر دنشواى ما عدا مديرية البحيرة فقد شذت عن هذه القاعدة فانه يوجد بها كفور منسوبة إلى نواح بعيدة عنها جداً مثل كفر بولين فى مركز كفر الدوار فى حين أن بولين فى مركز كوم حماده ومنشاة أريمون فى مركز المحمودية فى حين أن أريمون فى كفر الشيخ بمديرية الغربية .

أصـــل القـــرية المصـــرية

أساس القرية المصرية هو الفدان والحوض والقبالة . قال المقريزى فى الكلام عن قبالات مصر (ج ١ ص٨١) إن متولى الخراج كان يجلس فى جامع عمرو بالفسطاط فى الوقت الذى تتهيأ فيه قبالة الأرض وقد جمع الناس من سائر القرى والأقاليم فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدى متولى الخراج يكتبون ماينتهى إليه تتابع القرى على متقبليها — أى ملتزميها — وكان التقبيل لمدة أربع سنوات لأجل ما يطرأ على الأرض الزراعية من الظمأ والاستبحار ، فكل من ضمن أرضاً أو تقبلها يتعهد بزراعتها و إصلاح جسورها بنفسه وأهله ويحصل ما عليها من الخراج فى إبانه على أقساط ويحسب له ما ينفقه على عمارة جسورها بضرابة مقدرة فى ديوان الخراج ، ثم نقل ديوان الخراج إلى جامع أحمد بن طولون فى أيامه ثم نقل إلى دار الوزير يعقوب بن كلس فى صدر الدولة الفاطمية فإلى القصر الفاطمى نفسه طول أيام الدولة الفاطمية . قال المقريزى فاذا انقضت ثلاثون سنة راكوا البلاد كلها أى عدلوها تعديلا جديداً ، ولا يخفى أن الرى فى الزمن القديم كان على طريقة الحياض المعروفة الآن فى الوجه القبلى . والروك كلمة قبطية معناها قياس الأرض بالفدان وتثمينها أى تقدير درجة خصوبتها لتقدير الخراج عليها ، ويقابل الروك فى وقتنا الحاضر عملية المساحة العامة وعملية تقدير الضرائب . وشرح المقريزى طريقـة توزيع الأراضى فى (ص ٨٥ ج ١) من الخطط فقال إن البلاد كانت من أول الحكم العربى إلى آخر الدولة الفاطمية تعطى بطريق القبالات لمن يشاء من الأمراء والجند والأعيان من العرب والقبط . وكان المزارع المقيم بالبلدة فلاحاً قرارياً أى عبداً قناً لمن أقطع تلك البلدة ، ومن وقع عليه التقبيل — أى الالتزام — حمل ما عليه من الخراج لبيت المال ومنه يوزع على العسكر والجند . وقـد وصف المقريزى حالة الزراعة المصرية فقال إذا انحسر ماء الحياض عن الأرض وتقبلت نواحى مصر بالزراعة أى أعطيت بطريق الالتزام يخرج كل إلى ناحية من ذكرنا فيحرر مساحة مايشمله الرى وتكتب بذلك مكلفات واضحة بالفدن .

وفى كتاب فتح مصر لابن عبـد الحكم ص ١٥٢ أن عمرو بن العاص لما استولى على أرض مصر أمر القبط على جباية الروم بالتعديل : أى إذا عمرت القرية زاد على أهلها الخراج وإذا خربت نقص على أهلها الخراج . وكان المتبع أن يخرج أهل كل قرية إلى أرضهم يزرعونها ويخرجون فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم . قال ابن عبد الحكم وجعل عمرو لكل فدان نصف أردب

قمح وويبتين من شعير إلا القرط أي البرسيم فلم تكن تليه ضريبة ما . فالفدان كان وحدة المقاييس الزراعية في عهد القبط وقدماء المصريين وأخذه العرب عنهم . والفدان لغة هو المحراث واصطلاحا هو ٣٣٣ وثلث قصبة مربعة من الأراضي الزراعية من عهد محمد علي .

والوحدة الزراعية كانت في الزمان القديم هي القبالة كما ورد في المقريزي وكانت تؤجر للمتقبلين كل أربع سنوات وكل قبالة تكون باسم صاحبها . وقد أصبحت الوحدة الزراعية الآن هي الحوض والحوض عادة يكون قسما واحداً من الأراضي الزراعية متساوياً في درجة الخصوبة بخلاف القبالة قديمـــاً .

ولقد ذكر القلقشندي في كتابه صبح الأعشى (ج ٣ ص ٤٤٦) أن القصبة الحاكمية هي آلة الوحدة المساحية الزراعية وهي عود من الغاب نسبها إلى الحاكم بأمر الله الفاطمي وذكر أنه لا يكبرها إلا القصبة السندفاوية نسبة إلى سندفا أحد شقي المحلة الكبرى ، وفسر المقريزي في (ج ١ ص ١٠٣) من الخطط فقال إن الفدان الواحد مساحته ٤٠٠ قصبة حاكميه ٢٠ قصبة طولا في ٢٠ قصبة عرضاً ، وذكر يعقوب أرتين في كتابه الأحكام المرعية ص ١٨٦ وما بعدها أن الفدان هو أساس الضريبة العقارية في مصر وهو الأساس المعتمد منذ الفتح العربي الأول إلى اليوم ، وكان أشهر فدان في حكومة محمد علي هو فدان الرزق الذي مجموع مساحته ٤٠٠ قصبة حاكمية مربعة ، وذكر يعقوب أرتين أن الفدان في القرن السابع الميلادي أي في عهد دخول العرب مصر كان ٦٢٠٩ متراً مربعاً وفي القرن الرابع عشر الميلادي أي في عهد حكومة المماليك كان ٦٠٣٤ متراً مربعاً وفي القرن الثامن عشر الميلادي أي على عهد حملة نابليون بونابرت على مصر كان ٥٩٢٩ متراً مربعاً ، والقصبة التي وجدها الفرنساويون في أحد جوامع الجيزة هي قصبة نموذجية قاسها علماء الحملة الفرنســية فوجدوها ٣,٨٥ متراً ومنها استخرجوا مساحة الفدان على عهد الحملة .. قال يعقوب أرتين يظهر أن محمد علي أخذ حاصل متوسط مقاس ثلاثة أفدنة من بلاد مصرية مختلفة .. لكن جرجس حنين في كتابه الأطيان والضرائب قال في ص ١٠٩ إن محمد علي في سنة ١٢٥٥هـ ١٨٣٣م عقد جمعية من المهندس الفرنسي لينان والمهندسين المصريين أدهم وبهجت وعبد الرحمن وغيرهم وقررت هذه اللجنة جعل القصبة ٣,٥٥ متراً وكان محمد علي قد قرر قبلا أن يكون الفدان ٣٣٣ وثلث قصبة أي منذ سنة ١٢٢٨هـ عند فك زمام مصر الأول ، وقد أخذت اللجنة من الأقيسة التي كانت مستعملة قبل سنة ١٢٢٨هـ في فدادين الوجه البحري والصعيد خمسة أفدنة وأخذت متوسط مقاسها فكانت

النتيجة ٣٣٣ وثلث قصبة مربعة ... قال جرجس حنين ص ١٠٨ وكانت وحدة المقاييس الزراعية على عهد هيرودوت هى الأورور وهو نصف فدان تقريباً ، وطول القصبة التى وجدها الفرنساويون فى جامع الجيزة تساوى جزءا من ستين من ضلع قاعدة الهرم الأكبر، والقصبة المصرية القديمة كانت ٣,٠٨ متراً أو جزءا من ٧٥ من طول ضلع قاعدة الهرم الأكبر أيضاً وهى تساوى جزءا من ١٥ من طول ضلع الأورور ... ومساحة الفدان عبارة عن ٤٢٠٠ متراً مربعاً طول كل ضلع من أضلاعه ١٨ وربع قصبة من قصبة محمد على .

وقد أصدر سعيد باشا قراراً فى سنة ١٨٦١ بجعل القصبة ٣,٥٥ متراً فى جميع أرض مصر وبذلك حدد مقاس المساحة فى مصر واضحاً ، وتأيد هذا الأمر فى سنة ١٨٩١ وأصبح استعمال القصبة التى طولها ٣,٥٥ متراً إجبارياً فى جميع بلاد القطر المختلفة وبذلك أصبح الفدان نهائياً ٣٣٣ وثلث قصبة ، والقيراط ١٣,٨٨٨ من القصبة والسهم ٥٧٨ من مائة من القصبة وهذا عبارة عن ٤٢٠٠ متر مربع للفدان و ١٧٥ متر مربع للقيراط و٧,٢٩٣ للسهم الواحد، وبذلك اختفى الفدان القديم بأقسامه وظهر الفدان الجديد بأنواعه ، وهنا ظهر الفرق فى تقدير أطيان القطر الزراعية حيث أصبح الفدان القديم يساوى فداناً وربع فدان تقريباً من الفدان الجديد ... وكان الأساس فى الوحدة الزراعية هو القبالة كما ذكر المقريزى فى خططه وكانت القباله تؤجر لمدة أربع سنوات وكل قباله كانت تقيد باسم صاحبها لاستخلاص الخراج منه ، والأساس الآن فى الوحدة الزراعية هو الحوض، يميز كل حوض باسمه وهو عبارة عن قسم واحد متساو من الأرض من حيث الخصوبة وطرق الرى، ولم تكن القبالات فى الماضى يراعى فيها هذه الدقة لا فى درجة الخصوبة ولا فى نظام الرى، وكانت الضريبة العقارية متساوية على الجيد والردئ والمستبحر، غير أنه فى عملية فك الزمام الأخير من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ قسمت الأراضى إلى أحواض لوحظ فيها فروق الأطيان بكل دقة وعدلت الضرائب على ذلك بالقسطاس المستقيم واختفت القبالة من المقاييس الزراعية وحل الحوض محلها إلى اليوم .

القـــرية المندرســـة

عرفنا أن كلمة قرية وناحية وبلدة كلمات مترادفة مستعملة فى مصر منذ العهد العربى الأول تضافرت على ذلك جميع كتب الخطط القديمة والحديثة كما أجمع على ذلك كتب التاريخ للحوادث والتراجم فى القديم والحديث أيضاً ، ولقد استعمل أبو صالح الأرمنى كلمة الناحية من سنة ٤٨٣ ﻫ دلالة على البلدة كما استعمل كلمة الكفر دلالة على التوابع . وعرفنـا أنه حين تم تقسيم البـلاد الواسعة الزمام إلى نواح جديدة كان يطلق على الناحية الجديدة كفر كذا ، ولمـا تحولت هذه النواحى إلى نواح ماليـة احتفظت بأسمائها الأصلية فكفر كذا موجود من عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون من قبل سـنة ٧١٥ ﻫ وكلمة نزلة ونجع استجدتا على عهـد العثمانيين من بعد سـنة ٩٢٢ﻫ . وكلمة أبعادية استجدت فى عهد محمد على بعد سنة ١٢٢٨ ﻫ وقد بطلت كلمة نزلة ونجع وقصر وبقيت كلمة عزبة شائعة على الألسن كما استجدت فى الأيام الأخيرة كلمة منشاة .

وقلنـا إن النـواحى التى درست أسمـاؤها أو أماكنها لم تختف تمـاماً فان أهـل القرية المندرسة كانوا يهجرونها إلى توابعها من عزب وكفور فتحمل هـذه العزب والكفور اسم القـرية المندرسة مسندة إلى كفرها الجديد . ونعود الآن إلى ذكر كيفية خراب القرى واندثارها فى إسهاب حتى يتضح للقارئ بجلاء أسباب عمار القرى وأسباب خرابها وما يطرأ على الأراضى الزراعية من عوامل التلف والإصلاح .

تكون القـرية مندرسة تمـاماً أى اسمـاً ومعنى أى قد تخرب القـرية خراباً تاماً وتعفى آثارها كلية أو يبقى اسمها علماً على الحوض الزراعى الذى كان فيه جدارها أو على مجموعة من التوابع فى زمامها ، وقـد تبين من تاريخ القـرية المصرية ومن دراسة الكتب التى كتبت عنهـا أن القـرية التى ينحط حالهـا أو تتخرب أو تندرس كلية لابد أن يظهر بدلا منهـا قرية أخرى تكون فى زمامها ومن توابعها وتحل محلها لسكن مزارعى أراضيها فى ذات المنطقـة المحددة لزمامها القـديم إلا إذا أكل البحر أراضيها أو ردمتها الرمال ، ولنقف قليلا على هـذه العوامل والأسباب فى خراب المدن والقرى نفصلها فيما يلى :

(١) انقطاع ميـــاه الرى عن الوصــــول إلى أراضى القـــرية أو مياه الشرب عن الوصــــول إلى مساكنها .

(٢) غرق مساكن القرية من قطع جسور النيل مدة الفيضان وعدم مقاومة المبانى للماء لأنها من الطوب الأخضر .

(٣) أكل النهر لأطيان القرية أو مساكنها بقوة جريان الماء وقت الفيضان وعدم وجود وسائل الـــوقاية .

(٤) وجود مساكن القرية فى منخفض من الأرض وتسلط مياه النشع عليها فتصبح أرضاً سبخة وينشأ من ذلك تلف فى مبانيها فيضطر سكانها إلى هجرها .

(٥) تسلط الرمال على أرض القرية أو مساكنها حتى تختفى من تراكمها عند هبوب الرياح .

(٦) ارتفاع مبانى سكن القرية فوق التلال فترتفع القرية عن منسوب الأرض الزراعية ، وهذه التلال تتكون من تراكم الأتربة والأنقاض المتخلفة من طبقات المساكن القديمة التى بنيت فى عصور طويلة مكان القرية أو المدينـــة الأصلية فيتعـــذر على السكان الصعود والهبـــوط يومياً من فوق تلك التلال .

(٧) الحريق فيما يعلو سطوح منازل القرية المتصلة بعضها ببعض من المواد القابلة للالتهاب من أنواع القش والحطب والبوص المتراكم عليها .

(٨) الأوبئة التى تفتك بسكان القرية كما حصل فى الطاعون الأسود الذى عم القطر فى عهد الملك الناصر حسن بن قلاوون وقضى على ثلث سكان القطر .

(٩) المنازعات التى تقع بين سكان القرية الواحدة بسبب الضغائن والخصومات والثأر مما يدعو الكثير من سكانها للارتحال عنها .

(١٠) ظلم المقطعين والملتزمين وجورهم على محاصيل القرية الزراعية مما يحدو بأهل القرى إلى الهجرة كما كانت الحال فى أيام العثمانيين وأيام محمد على .

(١١) إثقال سكان القرية بالضرائب مع ظلم الحكام مما يحملهم على الهجرة والارتحال .

(١٢) تكليف الأهالى بأعمال السخرة والعونة فى حفر الترع وإقامة الجسور طول أيام الســنة تقريباً ممـا يدعوهم إلى هجر قراهم وتركها خرابا لقلة الأيدى العاملة فيهـا كما حصل فى زمن الخديوى إسماعيـــل .

(١٣) هـــدم الحكومة لمساكن القرية لتظاهر سكانها بالعصيان كما حصل فى زمن محمد على حيث أمر بهدم قرية بنى مرزوق فى الشرقية .

(١٤) اختلاط مساكن القرية بقرية أخرى وضم سكان القريتين معاً كما حدث فى أبشادات ملـــوى .

(١٥) هدم المدن والقرى أو إحراقها لدوافع حربية كما أحرق شاور مدينة الفسطاط فى أواخر الدولة الفاطمية وكما هدمت دمياط القديمة فى الحروب الصليبية .

وكما تدرس القرية نفسها يدرس أيضاً اسمها ، ولقـــد دخل العرب أرض مصر وحشدوا جيشاً عرمرماً من التراجمة القبط واليونان لحصر أسماء القرى المصرية ، هـذا الجيش العرمرم أبقى على أسماء القرى المصرية بحالها أو حرفه قليلا ليصل إلى سمع العربى ، أو ترجم ترجمـــة معنوية إذا كان الاسم المصرى القديم يقارب فى اللفظ الكلمة العربية ، وعلى العكس من ذلك لما دخل اليونان أرض مصر وضعوا لمدنها وقراها أسماء غير أسمائها الأصلية وذلك بترجمة الأسماء المصرية أو ترجمـــة أسماء الآلهة المصرية إلى ما يقابلها من الإغريقية أو تحريفها عن أصولها تحريفاً تاماً لاختلاف اللغتين ، ومن حسن الحظ أن الأسماء اليونانيـة التى أطلقت على الأسمـاء المصرية لم تكن شائعة بين الجمهور بل اقتصرت على دفاتر المستعمرين ولذلك بقيت أسماء المدن المصرية كلها باسمها المصرى إلى عهد دخول العرب وإلى اليوم وبقيت الأسماء اليونانية فى بطون الكتب ، وتخلف القليل منها فى مثل مديرية الفيوم وهو الإقليم المختار الذى أطلق عليه اليونان مقدونيا الجديدة وجعلوا منه مستعمرة يونانية صرفة نقلوا إليها كثيراً من الأسر اليونانية ، ولقد اختاروا الفيوم فى الحدود الفاصلة بين السهل والجبل بعد أن جففوا شطراً كبيراً من بحيرة موريس وجعلوا منها أرضاً خصبة واحتاطوا لعـدم اختـلاط السكان الوطنيين بالمستعمرين الجدد ، وطرزوا هذا القطر بالمدن الجديدة الرائعة على غرار مدينة الإسكندرية ولا يزال حوالى ١٤ قرية تحمل اسمها اليونانى القديم ، ولتشابه الفيوم بأرض اليونان فى حضن الجبل بعيدة عن الوخم والرطوبة طيبة التربة تنبت الكروم والأعناب لاسيما شجرة الزيتون شجرتهم المقدسة فى بلادهم مكث اليونان هناك سبعة قرون طويلة من سنة ٣٢٠ قبل الميلاد إلى سنة ٤٠٠ بعده ثم غادروا الفيوم إلى بلادهم لاختلال نظام الرى وهجوم رمال الصحراء على المدن والمزارع واضطهاد حكام الرومان لهم بالضرائب الباهظـــة .

والعرب فى أول أمرهم عربوا أسماء القرى المصرية فقالوا بنها العسل وظوخ الملق ولكن صلاح الدين الأيوبى أمر بإعادة الأسماء المصرية القديمة لقراها مثل قرية مال الله فى الشرقية التى رجعت لاسمها المصرى القديم سندنهور الشائع على ألسنة الجمهور ولم يبق من أسماء القرى العربية إلا ماأسسه العرب من القرى قبل ذلك وما أقلها .

ومنذ أن فك شامبليون رموز اللغة الهيروغليفية القديمة بعد اكتشاف حجر رشيد قامت فى أوربا وأمريكا مدرسة عظمى لدراسة المصريات التى تزعمها الفرنسيون وقامت على دعائم قوية من قراءة اللغة المصرية القديمة إلى أعمال الحفريات فى ريف مصر وصعيدها فكان علماء الآثار إذا عثروا على اللفظ القديم سواء أكان لبلدة أو أثر نقلوه من العصور المتوغلة فى القدم ووضعوه أمام أعيننا مع سرد أقوال علماء التاريخ والجغرافيا فى تطبيق هذا اللفظ على مكان قائم أنى وجدوه ، كما دأب البعض منهم على بحث اشتقاق القسم القائم فيقلبه بين يديه ويرجع به إلى الوراء سنين عديدة ليستهدى به معنى لطبوغرافية المكان الذى يطلق عليه ، أى أن بعض العلماء سار من الماضى إلى الحاضر والبعض الآخر سار من الحاضر إلى الماضى ، وفى نقطة التقابل ظهرت الحقيقة واضحة وكان المؤرخ عاملا مساعداً فى بحث تعليل الأسماء حتى تجتمع عوامل البحث الأركيولوجى من حيث الحفر والتنقيب إلى عوامل البحث اللغوى من حيث تاريخ اللفظ واشتقاقه وأوان ظهوره ، وكان المرحوم على مبارك فى كتابه الخطط التوفيقية أول من حاول هذه المحاولة بعد أن كشف حجر رشيد ولقد طوى أعواماً طويلة فى التحقيق والاستقصاء وتحديد نشأة البلاد وتاريخ تكوينها وما طرأ عليها من تغيير وتبديل خلال القرون ، وسار على طريقته المثلى مؤلف هذا القاموس .

ولقد كان لتحريف الكتب المخطوطة أكبر الأثر فى البلبلة التى نراها اليوم فى تحريف أسماء القرى وذلك لتشابه الحروف المنقوطة فى اللغة العربية من جهة وجهل النساخين وعدم وجود آلة الطباعة فى الزمن القديم من جهة أخرى ، فكتب النساخ لنا أسماء البلاد المصرية غاية فى التشويه والتصحيف وهى فى الواقع أسماء من لغات وأجناس عديدة تولت حكم مصر فى عصور مختلفة من التاريخ . أجل ! إن ٧٥ فى المائة من أسماء البلاد المصرية طرأ عليها تغيير عظيم حتى أصبحت لاتتفق فى اللفظ والشكل مع أصولها القديمة ، ونشأ هذا التحريف من جهل السكان للقراءة والكتابة ، وجهل النساخ لطريقة الكتابة نفسها فجهلت أسماء البلاد الصحيحة ولم ينطق بها على الوجه الصحيح وكتب الاسم بكل تصحيف وتحريف ، أضف إلى ذلك أن أكثر أسماء البلاد أعجمية صرفة مختلفة اللغات خليط

من أسماء معبودات وكلمات قبطية وفارسية ويونانيـة ورومانية وأسماء قبائل عربيـة وغير عربية ، وقد انتهت كل هـــذه الأسماء بما فيها من تحريف وتغيير وإبدال وإغفال إلى كتاب دواوين محمد على سنة ١٢٢٨ هـ فنقلوا هـذه الأسماء من مصادرها القديمة محرفة ومصحفة ومشوهة إلى سجلات ودفاتر تاريع محمد على ثم نشرتها الحكومة بحالتها التى وصلت إليها ووزعتها على مصـالح الحكومة وفروعها ومنها أسماء قبائل عربيـة كانت غير مستهجنة فى عصرها عنـد تكوين القرية الأول ولكنها أصبحت لاتتمشى مع روح العصر بل أصبحت على النقيض أداة للتعيير والتشهير مثل بنى مجنون وكوم التيس وميت جحيش ، وقـــد وافقت الحكومة أهل هـــذه القرى على تغيير اسمها بما يطابق روح العصر فى حالتين عامتين أثناء عملية فك الزمام وأثناء التعداد وحصر السكان ، وقد كان هـذا التغيير عسيراً فى ذاته فى الزمان الماضى لتمسك الأهلين بالنعرات القومية والعادات القديمة ولتمسك الحكومة بعـدم تغيير أسمـاء القرى والبـــلاد لمـا يترتب على ذلك التغيير فى حجج البيع وعقـود الرهن ودفاتر المساحة والمكلفات ونحوها من سجلات وأوراق رسمية على اختلاف أنواعها ، ولكن ظروف الحياة العامة وانتشار الثقافة هو الذى حمل الأهلين على طلب هـذا التغيير . ومنذ وضع ابن الجيعان كتابه التحفة السنية سنة ٨٨٣ هـ — وهو آخر سجل رسمى للبلاد المصرية فى عهد حكومة المماليك — إلى تاريع محمد على سنة ١٢٢٨ هـ كان التغيير فى أسماء البلاد طفيفاً غير معلوم تاريخه بالضبط ، أما من عهد الحملة الفرنسية سنة ١٨٠٠ م إلى سنة ١٨٩١ فكان التغيير معلوماً تاريخه بعض الشىء ومن سنة ١٨٩٦ للآن أصبح تغيير أسماء البلاد معلوماً ومشهوراً منشوراً فى الوقائع الرسمية وغيرها .

وكتاب التحفة هـــذا هو آخر مصدر رسمى شامل لأسماء القرى والمدن المعتبرة وحدة مالية حتى آخر عصر المماليك ، وهو الحد الفاصل الذى اعتمده صاحب القاموس الجغرافى بين القرى القديمة الواردة فيـه وبين القرى الحديثة التى استجدت بعـده ، ويمكن اعتباره أوفى مصدر وصـل إلينا من هذا النوع من الكتب ، ولهـذا اتخذه المؤلف دليلا للمقارنة بين القديم والحديث ، وأمكنه بواسطة هـذا الكتاب أن يعرف البلاد التى درست مما كان موجوداً قبل الروك الحسامى وأن يعرف ما استجد وما اندرس من القـرى من سـنة ٨٨٣ هـ — ١٤٧٧ م — وهى السنة التى وضعُ فيهـا ذلك الكتاب — إلى اليـــوم .

هذا وقد بلغ عدد القرى المندرسة فى كتاب القاموس الجغرافى ٢٠٧٥ قرية إذا حذفنا الإحالات والمكررات ، وهو قريب من نصف القرى المصرية الحالية قديمها وحديثها .

القـــرية القـــديمة

كانت أرض مصر منذ الفتح العربى الأول إلى أن حكم مصر محمد على أرضاً خراجية أى ملكاً صريحا لبيت المال أو للسلطان أو للحكومة القائمة ، وكان الملتزمون أو المقطعون يدفعون ما عليها من المال خراجاً سنوياً ما عدا الوقف والرزق والكروم والبساتين فقد كانت معفاة من الخراج نوعاً ما ، وكانت الأرض تعطى للمقطعين أو الملتزمين يأخذونها هبـــة أو بالمزاد العلنى ويدفعون ما عليهـا من الضريبة والخراج ، وليس لهم حق الملك بحال من الأحـوال ، فلما تولى محمـد على أبطل الإقطاع والالتزام سنة ١٢٢٨هـ –١٨١٣م ووزع أرض كل ناحية على أهلها وقيد أطيان كل ناحية بأسماء واضعى اليد عليها لدفع الضريبة العقارية دون التملك أو التصرف فيها ، وسميت هذه الأرض بالأراضى الخراجية ، ثم أنعم على كبار موظفيه وأمرائه بالأطيان البور الواسعة لاستصلاحها على أن يربط على المستصلح منها العشر من غلتها عيناً ثم نقداً فيما بعد ، وسميت هذه الأرض بالأراضى العشورية .

ولقد استمرت الأرض الخراجية ملكاً صريحاً للدولة حتى أواخر عهـــد اسماعيل حيث أصدر قانوناً سنة ١٢٨٨ هـ ١٨٧١ م سماه « بالمقابلة » وفيه يسمح لواضع اليد على الأرض بالتملك لها بعـد أن يدفع أموال الأراضى الخراجيـة أو العشورية ست سـنوات ، ويكون له حق الملكية المطلقة هو وأعقابه والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية وهى الميراث والبيع والرهن والوقف والهبة الخ . وبذلك أجاز الخديوى اسماعيل ما لم يكن جائزاً من الفتح العربى الأول إلى سـنة ١٢٨٨ هـ ، وظل قانون المقابلة هذا معمولا به إلى سـنة ١٨٨٠ ، وفى سنة ١٨٩٩ صدر الأمر بتخويل حق الملكية الصريحة فى الأطيان الخراجية والعشورية التى لم تدفع عنها المقابلة ، وبذلك أصبح واضعو اليد ملاكا لأراضيهم الزراعية .

ولما كانت الأرض الزراعية هى أساس ثروة البلاد وعمرانها ومصدر الخراج الذى تجبيه الحكومة سنوياً كان من الضرورى عمل مساحة عامة فى كل عصر لحصر ما فى حيازة كل شخص من الأرض بالفدان وتقدير المال عليه لكل ناحية على حدتها ، وهذه العادة كان معمولا بها قبل فتح العرب لمصر ولما دخلها العرب اتبعوها لمعرفة حساب كل واضع يد على الأرض واستخلاص الخراج منه واستمر الحال على ذلك حتى نهاية عهـــد اسماعيل حيث بدأت الملكية الصريحة وأصبح الخراج معروفا بالأموال الأميرية أو الأموال المقررة .

وكانت العادة عند الانتهاء من كل مساحة أن تضع الحكومة جدولا بأسماء النواحي التى أصبحت وحدة لتحصيل الخراج أو الأموال المقررة ، هذا عدا القواعد والثغور والمحافظات التى لايتبعها أرض زراعية وإنما هى نواح ذات إيراد للدولة ، ومن هنا كانت المساحة العمومية هى الأساس الأول لحصر أسماء القرى والبلاد ومقدار مساحة كل بلد ومقدار جبايتها ، ومن عملية المساحة هذه نعلم أسماء البلاد المندرسة وأسماء البلاد القديمة والحديثة .

ولقد عملت المساحة فى العهد العربى الأول فى خلافة هشام بن عبد الملك الخليفة الأموى وولاية الوليد بن رفاعة الفهمى على مصر ، وعامل الخراج عبيد الله بن الحبحاب ، وكانت مساحة القطر كله ثلاثة ملايين فدان تقريباً كما ورد فى كتاب فضائل مصر المحروسة لعمر بن محمد الكندى (ص ٢٠١) وفتوح مصر لابن عبد الحكم ص ٥٦ وخطط المقريزى (ج ١ ص ٩٨) وكان ذلك فى سنة ١١٠ هـ التى توافق سنة ٧٢٩ م .

وعملت المساحة الثانية فى العهد العربى فى خلافة المعتز بالله الخليفة العباسى وإمارة أحمد بن طولون ، وعامل الخراج أحمد بن المدبر ، وكانت مساحة مصر حوالى مليونين ونصف مليون فدان تقريباً كما يفهم من عبارة ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة (ج ١ ص ٤٧) وخطط المقريزى (ج ١ ص ٩٨) وكان ذلك فى سنة ٢٥٥ هـ التى توافق سنة ٨٦٩ م .

ولم نعلم من هاتين المساحتين حصراً دقيقاً لعدد القرى فى البلاد المصرية وإنما ذكر المقريزى فى (ص ٧٣ ج ١) من الخطط أنه عثر على جريدة عتيقة بخط بولس بن شفا الكاتب القبطى متولى الخراج للدولة الأخشيدية تشتمل على ذكر كور مصر وقراها إلى سنة ٣٤٥ هـ قال فيها إن قرى مصر بالصعيدين وأسفل الأرض ٢٣٩٥ قرية منها بالصعيد ٩٥٦ قرية وبأسفل الأرض ١٤٣٩ قرية .

وعملت مساحة فى عهد الدولة الفاطمية فى خلافة المستنصر وإمارة أمير الجيوش بدر الجمالى ، وكان ذلك فى سنة ٤٨٣ هـ ونقل أبو صالح الأرمنى فى كتابه الديورة والكنائس من هذه المساحة حصراً إجمالياً لأسماء الأقاليم وعدد قراها ما عدا إقليمى الأخميمية والقوصية . فاذا قدرنا أن عدد النواحى التى كانت بالأخميمية ٢٨ ناحية والقوصية ٥٤ ناحية كما كان عددها فى الروك الحسامى الذى سنذكره فيما بعد كان مجموع النواحى والكفور ٢١٤٨ ناحية بما فيها مصر والقاهرة ، من هذه النواحى ١٦٠١ قرية فى الوجه البحرى و٥٤٧ فى الصعيد ، ونقل المقريزى تتمة لهذه المساحة عملت فى عهد المستعلى بالله ووزارة أمير الجيوش الأفضل ومتولى الخراج محمد بن فارس البطائحى ،

وكان ذلك فى سنة ٤٩٠ ﻫ التى توافق ١٠٧٩ م ولم ينقل أبو صالح أسماء البلاد فى تاريخه بل ذكر الأعمال فقط أى المديريات وحصر بلادها حصراً إجمالياً دون ذكر الأسماء .

وبعد نهاية الدولة الفاطمية عملت مساحة عامة فى عهد الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى ووزارة القاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى فى سنة ٥٧٢ﻫ التى توافق سنة ١١٧٧ م وهى الباب الثالث من كتاب قوانين الدواوين للخطير أسعد بن مماتى ، وقد جاء حصراً تاماً للبلاد المصرية بأسمائها فى الأعمال أى المديريات على النحو الموضح بعد فى مساحة حسام الدين لاجين سنة ٦٩٧ﻫ التى توافق ١٢٩٨ م برياسة وزيره التاج الطويل كما ورد فى الخطط المقريزية (ج ١ ص ٨٧) والنجوم الزاهرة (ص ٤٨٨ و٥٠٢ ج ٨) وهذا هو الروك الحسامى الذى وصلت إلينا نتيجة عمليته المساحية فى كتاب تحفة الإرشاد ، وهى المخطوطة التى اكتشفها واضع هذا القاموس فى مكتبة الأزهر سنة ١٩٣٢ ونقلها بخطه وجعلها أساساً لأبحاثه فى تاريخ القرية المصرية ، حيث اتضح له أنها أقدم كتاب عربى مخطوط ظهر شاملا لأسماء القرى المصرية ومنقولا عن جداول رسمية وضعتها حكومة المنصور حسام الدين لاجين ، والكتاب غفل من ذكر المؤلف ، وهذا الكتاب مقسم إلى قسمين القسم الأول منه أسماء البلاد المصرية المتشابهة مرتبة على الحروف الهجائية والقسم الثانى يشمل أسماء البلاد المصرية مرتبة على الحروف الهجائية فى كل إقليم على حدته بحسب التقسيم الجغرافى المعمول به فى عصر المماليك.
وجد المؤلف هذه النسخة مكتوبة بخط ردئ مملوءة بالأغلاط ، ولكنه لحسن الحظ وجد الجزء الثانى منه فى مكتبة المعهد العلمى بدمياط سنة ١٩٣٣ فى نسخة مخطوطة منقولة عن نسخة رسمية أيضاً ولكن خطها أحسن وأسماء البلاد فيها ظاهرة وغلطها قليل ، وقد اطلع عليها السيد مرتضى الزبيدى المتوفى سنة ١٢٠٥ﻫ ونقلها فى كتابه تاج العروس ، وبفحص هذا الكتاب اتضح أنه يشمل أسماء القرى والبلاد لغاية آخر القرن السابع الهجرى مما يدل على أنه سجل الروك الحسامى بدليل أنه ذكر فى اسم الظاهرية قريتين مستجدتين والظاهر بيبرس حكم مصر من سنة ٦٥٨ إلى سنة ٦٧٦ﻫ أى قبل الروك الحسامى باحدى وعشرين سنة فقط. وبلغ عدد البلاد فى تحفة الإرشاد ٢٠٧١ قرية منها ١٥٤١ فى الوجه البحرى و ٥٣٠ فى الوجه القبلى . وبمقارنة هذا الحصر بحصر سنة ٤٨٣ ﻫ الذى نقله أبو صالح الأرمنى تبين أن النواحى المذكورة فى حصر أبى صالح الأرمنى باسم كفور أى توابع تحولت إلى نواح مالية ، أى فصل لها زمام خاص بدفتر مساحة خاصة بعد أن كانت توابع أى مشتركة مع غيرها فى الزمام ، وقد كانت قرى مصر فى حصر سنة ٤٨٣ﻫ من غير الواحات ٢١٤٨

قرية فأصبحت في الروك الحسامى سنة ٦٩٨هـ ٢٠٧١ قرية، وهذه النواحى التى وردت فى الروك الحسامى ذكر فيها نواحي الواحات وقدرها ٢٠ ناحية لم ترد فى حصر سنة ٤٨٣ هـ فيكون نقص الروك الحسامى عن الذى قبله ٩٧ ناحية، وهذه النواحى التى ألغيت وحدتها المالية قد تكون خربت أو أضيفت إلى غيرها من النواحى .

ولقد عملت المساحة العامة للقطر كما ذكرها المقريزى فى خططه (ص ٨٧ ج ١) وسماها بالروك الناصرى لأن الذى أمر به الملك الناصر محمد بن قلاوون ، وهذا الروك شمل أسماء جميع القرى المصرية فى سنة ٧١٥ هـ الموافقة لسنة ١٣١٥م وقد ذكر المقريزى أن هذا الروك ظل معمولا به حتى بعد أن تلاشت مصر بالحوادث والمحن سنة ٨٠٦ هـ فى حكم الملك الناصر فرج ابن برقوق .

كانت الأراضى الزراعية ملكا للحكومة وكان لواضع اليد حق المنفعة فقط ، ولكن الملك الناصر محمد بن قلاوون رأى أن الأراضى المصرية موزعة على المقطعين والزراع توزيعاً غير عادل فأمر بتوزيعها من جديد،لأن رقعة البلاد الزراعية اتسعت فى عهده اتساعاً عظيماً نتيجة لإصلاح طرق الرى والزراعة واستبحار الحضارة والعمران فى عصره الذهبى فى تاريخ مصر الإسلامية كلها فظهرت بلاد جديدة كما ازداد عدد التوابع زيادة عظيمة ، ولقد كانت نتيجة هذا الروك أوسع المصادر التى وصلت إلينا فيما يختص بأسماء البلاد المصرية ومقدار زمامها أى أرضها الزراعية بالفدان والمقدر عليها من الخراج المسمى « بالعبرة » فى اصطلاحهم .

حقيقة لم نعثر على النسخة الأصلية لسجل الروك الناصرى بين الكتب المخطوطة أو المطبوعة إلا أنه تبين لنا من البحث أن هذا الروك تجددت كتابة نسخته الأصلية مرة ثانية فى سنة ٧٧٧ هـ التى توافق ١٣٧٥م فى أيام الملك الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون ، ثم تجددت مرة ثالثة وهى الأخيرة فى أيام الملك الأشرف قايتباى سنة ٨٨٣هـ التى توافق سنة ١٤٧٧م فى صورة الكتاب المسمى بالتحفة السنية بأسماء البلاد المصرية للشيخ شرف الدين يحيى بن الجيعان مستوفى ديوان الجيش للملك الأشرف قايتباى مع إثبات التغيير الذى حصل فى أسماء واضعى اليد أى المقطعين من سنة ٧٧٧ إلى سنة ٨٨٣ هـ ، وهو الكتاب الذى طبعته دار الكتب المصرية سنة ١٨٩٨ بعناية الدكتور مورتز الألمانى الذى كان مديراً لدار الكتب إذ ذاك ، بعد أن طبعه فى باريس المستشرق

الفرنسى سلفستر دى ساسى سـنة ١٨١٠ مع رحلة عبد اللطيف البغدادى إلى مصر فى فجر القرن السابع الهجرى وسماهما (حالة مصر) وكتاب التحفة هو آخر مصدر رسمى لأسماء المدن والقرى المصرية المعتبرة وحدة مالية حتى آخر عصر المماليك .

ولقد حاول ابن دقماق فى كتابه الانتصار فى الجزءين اللذين طبعتهما دار الكتب المصرية بعناية الدكتور موريتز أيضاً أن يحصى أسماء البلاد المصرية فسقط من إحصائه إقليم الفيوم وبلاد كثيرة من إقليمى العربية والبحيرة ، إلا أنه تدارك هذا النقص فى كتاب آخر وضعه قبيل وفاته سنة ٨٠٩ ه سماه قوانين الدواوين على اسم كتاب ابن مماتى وزير صلاح الدين ، وقد أضاف إليه جدولا شمل أسماء البلاد المصرية مرتبـة على الحروف الهجائية فى كل إقليم على حدته بحسب التقسيم الجغرافى المعمول به فى ذلك العهد ، وبلغت بلاده ٢٥٣٢ قرية فى ريف مصر وصعيدها . لكن ابن الجيعان فى كتابه التحفة السنية كان أوفى تفصيلا فقد قال فى مقدمة كتابه « ذكرت كل ما بإقليم مصر من البلاد وعبرة كل بلد على ما استقر عليه العمل فى أيام الملك الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون ، فان تغيرت العبرة أى الضريبة العقارية ذكرت عبرتها الآن أى سـنة ٨٨٣ه ثم أشرت فى كل بلدة إلى من كانت فى يده من المقطعين أى الملتزمين الخ » فاذا عرفنا أنه آخر إحصاء رسمى للبلاد المصرية فى عهد حكومة المماليك أمكن انا اعتباره أوفى مصدر وصـل إلينا من هذا النوع ٦ من الكتب ، ولهذا اتخذه مؤلف هذا القاموس وثيقة رسمية بين ماظهر قبله وما ظهر بعده ، أى اتخذه دليلا للمقارنة بين الماضى والحاضر أو القديم والحديث .

وبحصر النواحى فى كتاب التحفة السنية اتضح أنها ٢٤٨٠ قرية بما فيها ١٩٧ قرية مشتركة مع غيرها فى الزمام ، منها فى الوجه البحرى ١٧٣٩ قرية ، وفى الوجه القبلى ٧٤١ قرية ، بخلاف تسع وحدات ذات إيراد مع أنها حرف عليها رسوم أميرية فقط ، وهى فى ضواحى القاهرة الكيزان والمجزرة ومعمل الزجاج ومسبك الفولاذ ، وفى ضواحى الإسكندرية الزكاة العلوية والزكاة ببرقة ، والكيس والسعية والضريبة وثلاثتها نوع من الجباية يحصل من العربان المتجولين بين مصر وبرقة ، والعـداد والمراعى والعشر وثلاثتها رسوم كانت مقررة على رعاة الإبل فى أراضى الحكومة ، وجهة الفيوم وهى بركة الصيد . فاذا كانت النواحى المالية فى تحفة الإرشاد ٢٠٧١ ناحية وفى كتاب التحفة السنية ٢٢٨٣ إذا استنزلنا من الأصل ١٩٧ ناحية مشتركة مع غيرها فى الزمام أصبحت النواحى التى ظهرت من استصلاح الأراضى الزراعية وإصلاح طرق الرى والمواصلات ٢١٢ ناحية ، أما النواحى التى لم تذكر

فى التحفة السنية مع سبق ذكرها فى تحفة الإرشاد أى التى ألغيت وحدتها المالية فى الروك الناصرى فهى ٤٢٧ ناحية كان من حسن حظ الباحثين أنها ذكرت فى التحفة السنية مع النواحى الجديدة لسهولة الإرشاد عنها ، ذلك لأن الغرض الوحيد من المساحة العمومية قديماً وحديثاً هو محاسبة واضعى اليد سواء أكانوا مقطعين أم ملتزمين أم ملاك أم نظار وقف على الخراج المقرر، ومن هنا كان المساح لا يهتم غالباً بتصحيح أسماء القرى الدارسة بل كان يكتب اسمها على أراضيها أو توابعها من كفور وعزب ، فاذا خلت من ذلك كله كتبوا عبارتهم المألوفة (غيط من غير حيط) واطردت هذه الحال إلى تاريخ محمد على ، وحتى فى عصرنا الحالى لانزال نرى قرى مع أختها كأبو حماد والمسيد ، والحى والحصار وهلم جراً .

وقد بلغ مجموع عدد القرى القديمة — أى التى كانت موجودة الى نهاية عصر المماليك وظلت قائمة الى اليوم — فى هذا القاموس الجغرافى لنهاية سنة ١٩٤٣ م ٢١٧١ منها فى الوجه القبلى ٧٠٧ وفى الوجه البحرى ١٤٣٦ وفى مصلحة الحدود ٢٨ قرية .

القـــرية الحـــديثة

بعد دخول العثمانيين مصر أمر السلطان سليمان القانونى بعمل مساحة جديدة للأراضى المصرية فى سنة ٩٣٠هـ وتمت فى ولاية سليمان باشا الخادم على مصر وبمباشره الأمير كيوان فى سنة ٩٣٣ هـ كما ورد فى كتاب الإسحاقى أخبار الأول ص ١٥٠ ، وقد عمل فيها حصر جديد للأراضى الزراعية وما تجبيه من الخراج ، وفيـه قسمت الأراضى الواسعة إلى قرى صغيرة لكل ناحية زمام خاص بها أى وحدة مالية جديدة ، فزاد عدد القرى زيادة ظاهرة وعلى الأخص فى الصعيد عن قرى الروك الناصرى ، قال الإسحـاقى : « ضبط الأمير كيوان أرض مصر كل إقليم على حدته من الأطيـان والرزق والأوقاف والإقطاعات وكتب بذلك دفاتر محررة وضعت بديوان مصر تسمى دفاتر ترابيع سنة ٩٣٣ على أساس الفدان ٤٠٠ قصبة مربعة » ولم نعثر على هذه الدفاتر ولكن بمقارنة ما ورد فى كتاب الحملة الفرنسية على كتاب التحفة السنية ، وبناء على ما ورد فى كتاب تاج العروس للزبيدى المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ ، وكان رحالة جاب بلاد القطر من أقصاه إلى أقصاه وأثبت قرى فى كتابه لم يسبق نشرها فى كتاب من الكتب السابقة على العهـــد العثمانى ، وبنـاء على ما ورد فى دفتر مخطوط وجــده المؤلف فى دار المحفوظات بالقلعة عنوانه (دفتر أسماء نواحى الولايات فى سـنة ١٢٢٤ بخط ابراهيم الحصارى) أى فى أوائل حكومة محمـد على وهو سجل لأسماء بلاد القطر المعتبرة وحدة ماليـة فى تلك السنة ، وهـذا الدفتر يشمل أسماء البـلاد المصرية الواردة فى كتاب التحفة السنية مضافاً إليها أسماء البلاد المصرية التى استجدت فى ترابيع سنة ٩٣٣ ثم ما بعدها لغاية سنة ١٢٢٤ كما أشار إلى ذلك كاتب الدليـل المذكور ــ بناء على ذلك أمكن معرفة أسماء القرى التى استجدت فى التربيع العثمانى وأكثرها لم يزل موجوداً إلى اليـوم ، وقد بلغ عدد النواحى فى التربيع المذكور ٢٩١٧ ناحية وبذلك زاد ٦٣٤ قرية عن بلاد الروك الناصرى منها ٤٥١ ناحيـة استجدت فى الصعيد و١٨٣ فى الوجه البحرى . والترابيع قوائم من الورق مربعة الشكل تكتب فيهـا عملية المساحة فى كل قرية ، وبضم ترابيع كل قرية بعضها إلى بعض كانت دفاتر الترابيع التى أشار إليهـا الإسحاقى فى كتابه والتى كان عليهـا المعول فى تقدير الأموال الأميرية وحصر أسماء القرى فى العهد العثمانى . والترابيع هذه غير المربعات التى كانت فى حكومة المماليك ، فقـد ورد فى صبح الأعشى (ج ٣ ص ١٥٣) أن المربعـة وثيقة مربعـة الشكل تعطى لكل صاحب إقطاع يثبت فيها اسمه ومقدار إقطاعه الخ .

ولما تولى محمد على باشا سنة ١٢٢٠ هـ وتخلص من واضعى اليـد على الأراضى الزراعية من المماليك وغيرهم من الملتزمين ونظار الأوقاف رأى إلغاء الالتزام بجملة ووضع ضرائب ثابتـة على الأطيان ، فأصدر أمره فى سـنة ١٢٢٧ بفك زمام جميع أراضى القطر المصرى ومسح كل قرية على حدتها وفصـل نواح جديدة من النواحى القديمة وإحصاء جميع النواحى المستجدة والقديمة بأسماء واضعى اليد عليها وقت المساحة فى دفاتر خاصة عرفت باسم دفاتر التاريع ، ولم تعمل خرائط ولا رسوم مساحية بل كان القياس بالقصبة ثم يحول إلى الفدان . قال الجبرتى فى حوادث سـنة ١٢٢٧ هـ فى الجزء الرابع من عجائب الآثار (ص ١٤١ ، ١٥٣) أخذ ، أى ضم للدولة ، ابراهيم باشا عند عمل مساحة الصعيد ٦٠٠ ألف فدان من الأراضى المحبسة على المساجد فى القاهرة ، وقال فى ص ١٨٣ من الجزء نفسه انتهت حوادث سنة ١٢٢٨ وفيها صادر محمد على كل الخيرات التى فى الصعيد ، وذكر فى حوادث سنة ١٢٢٩ أن المعلم غالى وزير مالية محمد على سافر إلى الوجه البحرى لعمل المساحة الخ . ومما ذكر يتضح أن مساحة الوجه القبلى تمت سنة ١٢٢٨ والوجه البحرى سنة ١٢٢٩. ولكن بمراجعة دفاتر التواريع فى دار المحفوظات فى القلعة اتضح أن مساحة محمد على تمت فى ثلاث سنوات ، فى سنة ١٢٢٨ فى الوجه البحرى والجيزة ، وفى سنة ١٢٣٠ تمت عملية المساحة فى الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط ، وفى سنة ١٢٣١ تمت عمليـة المساحة فى جرجا وقنا وأسوان ، وقد أطلق اسم تاريع وتواريع على دفاتر المساحة للأراضى الزراعية منذ عهـد محمد على . وذكر السيد مرتضى الزبيدى فى كتابه تاج العروس : أن التريع كأمير ما يكتب فيه ريع البلاد ، والظاهر أن موظفى ديوان الروزنامه والمساحين فى عهـد محمد على أطلقوا كلمة التاريع على دفاتر المساحة لأنها هى الأساس فى حصر الأراضى الزراعيـة التى ينتج منها ريع البلاد أى إيراداتها ، واصطلح الكتاب بعد ذلك على استعمال كلمة تاريع بمعنى مساحة فيقال تاريع كذا أى مساحة كذا ودفتر تاريع سنة كذا أى دفتر مساحة سنة كذا ولقـد اطلع المؤلف على جميع دفاتر التاريع المحفوظة فى ديوان دار المحفوظات بالقلعة وفحصها لأغراض علمية واستفاد منها ، ووجد فى كل دفتر أمرا باضافة الأموال الخراجية على المزارعين واضعى اليـد على الأراضى الزراعية بكل قرية وتكليفهم بتوريد الأموال لجانب الديوان ، وأغلب هـذه الأوامر بختم محمد على وخليل الوهبى ، وبعضها بختم محمد خسرو الدفتر دار والقليل بختم محمد كنج حاكم ولاية الأشمونين .

كانت الحالة الاقتصادية والمالية فى أوائل حكم محمد علي فى غاية الاضمحلال وطريقة توزيع الأراضى على الأهلين والملتزمين سيئة للغاية، ولم يكن لتحصيل الأموال الأميرية أى ضابط قبل تاريخ سنة ١٢٢٨ لحصر الأراضى الصالحة للزراعة ، وفى هذا التاريخ قسمت البلاد ذات المساحة الواسعة إلى نواح أخرى بزمام خاص ، وبناء على طلب أصحاب الأراضى الزراعية زاد عدد النواحى فى أيام محمد على ٣٣١ ناحية منها فى الصعيد ١٦٣ وفى الوجه البحرى ١٦٨ عن التربيع العثمانى ، ولم يصرح محمد على بزيادة النواحى المالية بعد ذلك وإنما صرح بزيادة التوابع من الكفور والأبعاديات والعزب فى البلاد ذات الزمام الواسع ليكون المزارعون بالقرب من مزارعهم مع إبقاء هذه التوابع تابعة فى الإدارة والزمام للبلاد الأصلية الكائنة فى زمامها . ولما تولى سعيد باشا أمر بفك زمام أغلب بلاد القطر من سنة ١٢٧٠ إلى سنة ١٢٧٥ لضبط مساحة أطيانها وربط الضرائب على ما يكون ساقط الحصر منها ، فانتهز أصحاب العزب والكفور إطلاق أسمائهم على كفورهم فأجاب طلبهم على شرط ألا تقل أرض الكفر الواحد عن مائة فدان، وقد فصل من هذه الكفور عدد عظيم من القرى الجديدة بأسماء أصحابها تارة وبأسماء البلاد الأصلية تارة أخرى . وكان المباشر لهذه المساحة الجديدة المهندس بهجت باشا، وقد تم على يده مساحة المنوفية والغربية وبنى سويف وعمل لها خرائط مساحية حديثة ، واستمرت دفاتر تاريخ بهجت باشا مستعملة فى الصعيد حيث يعم رى الحياض ويصعب تعيين حدود الممتلكات وتقسيمها بعد انحسار مياه الفيضان عنها . وقد استمرت كلمة تاريخ تطلق على دفاتر المساحة إلى آخر عهد سعيد باشا ، وفى سنة ١٨٦٤ م صدر قرار بأن لا يفك زمام إلا بأمر عال وإذا وجدت مساحة جديدة تكون من حق الحكومة . ولم تكن هناك مصلحة للأعمال المساحية منذ الفتح العربى الأول إلى سنة ١٨٧٩ وهى السنة التى أسست فيها مصلحة التاريخ ، وكان عمال المساحة من المساحين والقياسين فى عهد حكومة سعيد والحكومات التى قبلها مقيمين فى بلادهم تحت طلب الحكومة ، وقد زاد عدد النواحى ذات الوحدة المالية فى تاريخ سعيد باشا عن تاريخ محمد على ٤٧٢ ناحية بعد حذف ١٦٦ ناحية ألغيت وحدتها المالية من تاريخ محمد على ، وكانت جملة النواحى فى تاريخ سعيد ٣٥٥٤ ناحية منها فى الصعيد ١٣٩٨ ناحية ، وفى الوجه البحرى ٢١٥٦ ناحية . وكانت جملة النواحى فى تاريخ محمد على ٣٠٨٢ ناحية منها ١٢١٧ ناحية فى الصعيد و١٨٦٥ فى الوجه البحرى . ومنذ سنة ١٢٧٥ هـ وجدت النواحى الإدارية وكانت النواحى قبلا كلها مالية فقط، وكان عدد النواحى

فى أيام الوالى سعيد ٣٥٥٤ ناحية أضيف إليها ٨٥ ناحية إدارية، وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ تكوين البلاد المصرية التى أنشئت فيها نواح إدارية لم يفرز لها زمام خاص أى لم تكن ذات وحدة مالية بين القرى غير المدن التى هى قواعد الأقاليم ؛ وفى سنة ١٨٨٢ عملت إحصائية لسكان القطر المصرى على أساس تاريخ سعيد باشا فكانت جملة النواحى ٣٦٣٩ ناحية مالية وإدارية ، وفى سنة ١٨٨٠ تم طبع أقدم حصر للمديريات والمحافظات فى الجدول الملحق باختصاص المحاكم الشرعية . وكانت جملة النواحى فيه ٣٨٣٣ ناحية مابين قرية ومحافظة ، وفى أواخر حكم الخديوى إسماعيل أمر السير رفرس سنة ١٨٧٨ بعمل لجنة لدراسة الأعمال المساحية ورأت هذه اللجنة عمل مساحة تفريدية تفصيلية خراجية يتبع فيها المقاسات الصحيحة على أحدث الطرق العلمية الفنية الدقيقة لتحديد الممتلكات وإثبات ذلك على خرائط مساحية تعين بالضبط موقع وشكل كل قطعة مساحية باسم صاحبها وحصر أطيان الحكومة وحدها وفرز درجات الأطيان لاستئصال الغبن الواقع على واضعى اليد ، وفى سنة ١٨٧٩ عين المستر كلفن مديراً لها وفى السنة نفسها قررت إنشاء تاريخ عمومى لكل جهات القطر . وفى سنة ١٨٨٠ استعمل الجنزير فى مساحة الأراضى الزراعية ولم يستحسنه الأهالى لأول وهلة لعدم ثقتهم بنتائجه ، ثم تولى إدارة التاريخ الجنرال الأمريكى ستون باشا ثم المسيو لوغود فالسير هيوز ، وفى سنة ١٨٩٢ بدأ العمل بفك زمام مديريتى الشرقية والبحيرة وحتى سنة ١٨٩٦ لم يتم فك الزمام المطلوب .

بعد سبعة عشر عاماً من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٦ لم تحصل الحكومة على فائدة نهائية من عمل المساحة العامة فاستدعت المهندس الانجليزى الشهير الذائع الصيت المستر فولر الذى مسح البلاد الهندية للهيمنة على عمل المساحة المصرية ، وبعد أن طاف بلاد القطر رسم جهازاً مساحياً دقيقاً يؤدى إلى إجراء المساحة التفصيلية بطريقة علمية صحيحة ، ثم عاد لبلاد الهند سنة ١٨٩٧ بعد أن أدخل على طريقة المساحة المصرية عملية الترافرس بالتوديليت وعملية تحشية الأراضى بالغيط وكيفية عمل حساب مسطح كل قطعة ، وتولى إنجاز ذلك كله المهندس الانجليزى ليونس مدير المساحة المصرية ، فقام بما أشار به المستر فولر على الأساس العلمى الصحيح والقواعد الفنية الدقيقة وأمر بابطال القصبة نهائياً واستعمل الجنزير الذى طوله خمس قصبات ، وفى سنة ١٨٩٨ صدر منشور بإبطال قصبة الغاب من الأعمال المساحية بالمديريات واستبدالها بالجنزير المستعمل فى مصلحة المساحة من أول يناير سنة ١٨٩٩ إلى الآن ، وبذلك اختفت القصبة نهائياً من دواوين

الحكومة وفروعها بعد استعمالها قروناً وأجيالا فى مساحة الأراضى الزراعية، ويعد اختفاؤها من أكبر الحسنات فى تاريخ مصر الزراعى .

ولقد استمرت عملية المساحةُ الجديدة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ وألغيت فيها ٢٥١ وحدة مالية رأت مصلحة المساحة أن زمامها متداخل فى زمام البلاد المجاورة لها فاعتبرتها ناحيــة مالية واحدة باسم مشترك فى الخريطة المساحية وفى دفتر المساحة ودفتر المكلفة، كما أنشأت ٨٢ وحدة مالية جديدة فصلتها بزمام خاص وهى من ضمن النواحى الإدارية التى بلغ عددها ٣٥٩ ناحية لغاية نهاية سنة ١٩٠٦ ، وكانت النتيجة النهائية للمساحة العمومية من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ مايلى : نواح مسحت أراضيها وعمل لها خرائط مساحية ودفتر مساحة ودفتر مكلفات وهى ٣٤٣٠ ناحية منها فى الصعيد ١٣٨٧ ناحية وفى الوجه البحرى ٢٠٤٣ ناحية، وفى سنة ١٩٠٩ نشرت وزارة المالية جدولا به إحصاءات عمومية تفصيلية عن أسماء هذه النواحى وأسماء أحواضها ومقدار الضريبة المالية المفروضة عليها . ونشرت المالية أيضاً جدولا آخر بأسماء البلاد المصرية سنة ١٩١٠ فكان مجموع البلاد فيه ٣٧٧٩ ناحية منها ٣٤٣٢ ناحية مالية و ٣٤٧ ناحية إدارية وفى سنة ١٩٢٨ أصدرت وزارة الداخلية جدولا بأسماء البــلاد المصرية فكان مجموعها ٣٩٨٣ ناحية منها ٢٣٤٦ فى الوجه البحرى و١٦٣٧ ناحية فى الصعيد وفى سنة ١٩٣٣ كانت جملة النواحى ٤١١١ ناحية منها ٣٦٧٥ ناحية ماليـــة و ٤٣٦ ناحية إدارية كما بلغت جملة النواحى القديمة والحديثة لغـــاية نهاية سنة ١٩٤٣ م ٤٢٩٣ ناحية منها فى الوجه البحرى ٢٤٥٠ ناحية وفى الوجه القبــلى ١٧٥٥ ناحية وفى مصلحة الحدود ٨٨ ناحية وبلغت جملة النواحى الإدارية ٣٧٢ ناحية منها ١٨٢ ناحية فى الوجه البحرى و ١٩٠ فى الصعيد .

وكانت جملة النواحى الحديثة لغاية نهاية ســـنة ١٩٤٣ م ٢٠٩٢ ناحية منهـا ١٠٢٩ ناحيـة فى الوجه القبلى و١٠٠٣ ناحية فى الوجه البحرى و ٦٠ ناحية فى مصلحة الحدود .

التقسيم الجغرافى للبلاد المصرية

تنقسم البلاد المصرية من الوجهة الطبيعية إلى قسمين رئيسيين هما الوجه البحرى أو أسفل الأرض أو مصر السفلى أو الريف، وهو ما كان فى شمال مدينة مصر، والوجه القبلى أو أعلى الأرض أو الصعيد وهو ما كان من جهة الجنوب من مدينة مصر، وكل قسم منهما ينقسم إلى أقسام صغيرة الغرض منها سهولة حكم الإقليم وجبى ضرائبه والإشراف على شؤونه .

ولما كانت مساحة الدلتا وتوزيع فروع النيل تتغير تبعاً لتطور النهر فى الزمن القديم فقد كان هذا التقسيم عرضة للتغيير والتبديل فى العصور التاريخية التى تعاقبت على هذا الإقليم . أما فى الوجه القبلى فقد كانت التغييرات مقصورة على الحدود الفاصلة بين حياض الرى فى الصعيد، وكان اتساع العمران فى الأراضى الزراعية بسبب تنظيم طرق الرى دافعاً إلى زيادة عدد السكان فى بعض المناطق وكان خراب القرى لإهمال تطهير الترع وعدم وصول المياه إلى أراضيها سبباً فى قلة السكان فى البعض الآخر ، هذا إلى أن الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان لها تأثير كبير فى تغيير حدود الأقسام الجغرافية .

ولقد كانت الوحدة الإدارية السياسية قائمة فى عصر البطالسة فالرومان على النوم Nome وهى كلمة يونانية أطلقت للدلالة على الكلمة المصرية هسبو Hespo ومعناها القسم، وليس لهذه الوحدة من مشابه فى عصرنا الحاضر لأنها تدل على وحدة إدارية أصغر من مساحة المديرية وأكبر من مساحة المركز، وينقسم النوم إلى عدة قرى يطلقون على الوحدة منها كلمة كوما Coma، وكان يشرف على إدارة النوم حاكم يعرف بالنومارك يجمع الضرائب ويشرف على الإدارة العامة ويعاونه فى ذلك قضاة وموظفون وكتبة ، وكان لكل من هذه الوحدات الإدارية القديمة آلهة وقسس يقيمون الشعائر الدينية فى الحفلات الرسمية ، فكان الأهلون فى منديس يقدسون التيس، على حين كان أهل الفيوم يقدسون التمساح، بينما كان أهل طيبة يقدسون الكبش، وكثيراً ما كانت تنشب الحروب بين أهل كل نوم وآخر بسبب هذه المعبودات المختلفة .

ولما جاء العرب أطلقوا كلمة كورة على النوم، وكانت الكورة تكبر وتصغر بحسب ظروف الزمان والمكان وتفاوت الحضارة والعمران ورغبة الحكومة القائمة بالأمر أو حكام الأقاليم فى إنشاء

أو إلغاء كل أو بعض الأقسام الإدارية السياسية لأغراض خاصة أو عامة ، وكانت مصر مقسمة إلى ثمانين كورة قبل حكم الدولة الفاطمية وفى صدرها ، ولاعتبارات رآها رجال الخليفة الفاطمى المستنصر قسم القطر إلى ٢٣ كورة كبيرة تشمل الثمانين كورة الصغيرة ، وهى التى أسمتها حكومة المماليك عملا فيما بعد ، ويرادف كلمة الكورة فى عصرنا الحاضر كلمة مركز ، وهى كلمة قديمة مستعملة من القرن التاسع الهجرى بمعنى دار الشرطة أو نقطة البوليس كما هو الحال الآن (انظر الخطط للمقريزى ج ٢ ص ١٦١) ويرادف كلمة العمل المديرية فى عصرنا الحالى ، وكانت المديرية على عهد العرب الأول تسمى إقليما ، وأقدم تقسيم عرف بالأقاليم على عهد العرب هو ماذكره المقدسى المتوفى سنة ٣٧٥ هـ فقد قسم مصر إلى سبعة أقاليم ، أولها الجفار وقاعدته الفرما وآخرها الواحات ، وفى المقريزى (ج ١ ص ٨٢) قائمة محررة سنة ٥٨٥ هـ أى فى أوائل عهد الأيوبيين فيها ١٦ عملا فى الوجه البحرى و ١١ فى الصعيد ولقد ذكر ابن خرداذبه المتوفى سنة ٢٦٠ هـ أعمال مصر فى كتابه المسالك والممالك وذكرها اليعقوبى المتوفى سنة ٢٨٠ فى كتابه البلدان ، وذكرها الهمذانى المتوفى سنة ٢٨٥ هـ وقدامة المتوفى سنة ٣١٠ هـ فى كتابيهما البلدان أيضاً ، وذكرها المسبحى المتوفى سنة ٤٢٠ هـ فى كتابه أخبار مصر وذكرها القضاعى المتوفى سنة ٤٥٢هـ فى كتابه المختار ، كما عدها ابن مماتى المتوفى سنة ٦٠٦هـ فى كتابه قوانين الدواوين ، وصاحب تحفة الإرشاد الذى كتبها سنة ٦٩٨هـ وابن دقماق المتوفى سنة ٨٠٩ هـ فى كتابيه الانتصار وقوانين الدواوين ، وصاحب صبح الأعشى المتوفى سنة ٨٢١ هـ فى ص ٣٦٩ ج ٣ كما عدها صاحب التحفة السنية المتوفى سنة ٨٨٥ هـ والظاهرى خليل وغيرهم . وكان أقصى ما بلغت إليه الأعمال أى المديريات فى عهد العرب والترك والجراكسة ٢٦ عملا ثم تناقصت إلى أن بلغت ١٥ عملا ، وكان أقصى ماوصلت إليه الكور ٨٠ كورة . وجاء عد الكور فى كتابى ابن خرداذبه واليعقوبى وفى صبح الأعشى (ج٣ص٣٧٩) نقلا عن القضاعى ، وفى خطط المقريزى (ج١ص٧٢) وما بعدها ، كما عد الكور الدمشقى المتوفى سنة ٧٢٧هـ نقلا عن المسبحى ، وابن دقماق نقلا عن ابن حوقل المتوفى سنة ٣٦٧ ، وكان عدد الكور والأعمال يزيد وينقص تبعاً للتغييرات الإدارية التى يستدعيها نمو السكان وحالة الأعمال . ومن الواضح أن كل كاتب جغرافى من الذين نقلنا عنهم هذه الإحصاءات عن الكور والأعمال والقرى كان ينقل عن الكتب التى اطلع عليها لا حسب عددها الحقيقى — على الطبيعة — فى عصره ، ما عدا الموظفين الرسميين من هؤلاء المؤرخين .

وكان لكل عمل مدينــة تعتبر قاعدة له ، وكانت كل كورة تشمل عدداً من القرى ، وكل قرية معتبرة وحدة مالية وإدارية معاً .

وكان المصريون من الفراعنة يتراوحون من ٦ إلى ١٢ مليوناً من الأنفس ، وكانت مصر مقسمة إلى قسمين كبيرين هما الوجه البحرى والصعيد ، وكان فى الوجه البحرى ٢٠ قسما وفى الوجه القبلى ٢٢ قسما ، وعدد القرى فى الوجهين ٢٥٠٠ قرية منها حوالى الألف قرية كبيرة وحوالى الستين مدينة بما فيها الثغور ، أما أيام البطالســة والرومان فكان السكان يتراوحون من ٧ ملايين إلى عشرة ملايين وكانت مصر مقسمة فى عهدهم إلى ثلاثة أقسام كبيرة هى الوجــه البحرى وكان مقسما إلى ٣٣ قسما إدارياً ومصر الوسطى وكانت مقسمة إلى ٧ أقسام ومصر العليا وكانت مقسمة إلى ١٤ قسما .

وكان مجموع الأقسام فى عهـد البطالسة ٥٤ قسما . وأبقى الرومان على تقسيم اليونان مصر إلى الأقاليم الثلاثة الكبار ، ولكنهم قسموا الوجه البحرى إلى ٢٢ قسما بدلا من ٣٣ وجعلوا مصر الوسطى ٦ أقسام ومصر العليا ٨ أقسام فكان مجموع الأقسام فى صدر العهــد الرومانى ٣٦ قسما . وبعــد انقسام دولتهم إلى قسمين كبيرين ، الدولة الرومانيـة الشرقيــة وعاصمتها القسطنطينيـة ، والدولة الرومانية الغربية وعاصمتها روما ، تبعت مصر للأولى فأعادت تقسيمها إلى ســتة أقسام كبيرة : ٢ فى الوجه البحرى وأربعة فى الصعيد . أما إقليما الوجه البحرى فهما إقليم أوجستامنيك وإقليم مصر والأول يتكون من أبروشيتين هما أبروشية قسم أول وتتكون من ســبعة أقسام وقاعدتها مدينـة بيلوز أى الفرما ، وأبروشية قسم ثان وتتكون من ستة أقسام وقاعدتها مدينة ليونتو ومكانها تل المقدام بمركز ميت غمر . وأما إقليم مصر فكان مكوناً من أبروشيتين هما أبروشية قسم أول وتتكون من عشرة أقسام وقاعدتها مدينة الإسكندرية ، وأبروشية قسم ثان وتتكون من عشرة أقسام وقاعدتها مدينـة كباسا وهى شباس الشهدا بمركز دسوق ، فكان مجموع أقسام الوجه البحرى ٣٣ قسما بخلاف إقليمى برقة وبنى غازى اللذين كانا تابعين لمصر فى ذلك العهـد . وأما الأقاليم الأربعة فى الوجه القبلى فهى أبروشية أركاديا وتتكون من ثمانيـة أقسام وقاعدتها مدينة اكسرنخوس وهى البهنسا بمركز بنى مزار ، وأبروشـية طيبة السفلى وتتكون من تسعة أقسام وقاعدتها مدينة انطينو وهى أنصنا التى كانت بأرض الشيخ عباده بمركز ملوى ، وأبروشـية طيبة الوسطى وتتكون من ١٢ قسما وقاعدتها مدينــة بطوليمايس وهى المنشاة بمركز جرجا ، وأبروشـية طيبة العليا وتتكون من أربعــة أقسام وقاعدتها مدينة أسوان ، وكان مجموع أقسام الوجه القبلى ٣٣ قسما .

وكان عدد السكان فى زمن الفتح العربى لايتجاوز ٦ ملايين نفساً ، ولما استولى العرب على مصر أطلقوا اسم أسفل الأرض على الوجه البحرى واسم الصعيد على الوجه القبلى ، ثم أبدلوا اسم أوجستامنيك باسم الحوف ، وأطلقوا على إقليم مصر اسم الريف ، وجعلوا الحوف ١٤ كورة بدلا من ١٣ قسما كانت فى عهد الرومان كما جعلوا الريف ٣١ كورة بدلا من العشرين قسما فكان المجموع ٤٥ كورة فى الوجه البحرى ، أما الصعيد فجعلوه ٣٠ كورة أى أن مجموع الكور فى الوجهين كان ٧٥ كورة ، وفى القرن الثالث الهجرى قسم الوجه البحرى إلى ٣ أقاليم كبرى وهى الحوف الشرقى وقاعدته مدينة بلبيس ويتكون من ١١ كورة ، وبطن الريف ويتكون من ٢٠ كورة ، والحوف الغربى ويتكون من ١٥ كورة وقاعدته مدينة الإسكندرية ، فكان مجموع الكور فى الوجه البحرى ٤٦ كورة بخلاف كورة لوبيه غربى الإسكندرية و٣ كور أخرى هى كورة القلزم (السويس) وكورة الطور ، وكورة إيام ومدين من بلاد الحجاز حيث كانت تابعة لمصر فى ذلك الوقت ، وكان فى الصعيد ٣٠ كورة فكان مجموع الكور فى مصر وتوابعها إلى آخر الدولة العباسية وصدر الدولة الفاطمية ٨٠ كورة . وفى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى رأى رجال الخليفة الفاطمى المستنصر إبدال تقسيم القطر كله من كور صغيرة إلى كور كبيرة بلغت ٢٢ كورة ١٢ فى الوجه البحرى وعشرة فى الصعيد ، وهذا التقسيم هو الأساس الذى ظلت تدور فى فلكه التقسيمات السياسية الإدارية إلى الآن أى قرابة ألف من السنين ، وبلغ فيه عدد القرى فى الوجهين ٢١٤٨ قرية منها ١٦٠١ فى الوجه البحرى و٥٤٧ فى الصعيد بخلاف الثغور كما رواه لنا أبو صالح الأرمنى المتوفى سنة ٥٥٠ هـ فى كتابه الأديرة والكنائس . ثم احتفظ الأيوبيون بهذا التقسيم وأضافوا إليه كورتين أخريين هما كورة الدنجاوية فى إقليم الغربية وكورة الكفور الشاسعة باقليم حوف رمسيس ، وبذلك أصبح عدد الكور ٢٤ كورة .

وكان عدد السكان فى حكم دولتى المماليك الأتراك والجراكسة يتراوح بين ٦ مليون و ٩٫٦ مليوناً من الأنفس ، وفى سنة ٧١٥ هـ أصدر الملك الناصر محمد بن قلاوون مرسوماً قرر فيه أن يفك زمام القطر المصرى – ويسمى هذا المرسوم بالروك الناصرى – وأن تسمى الكورة عملا مع تعديل التقسيم الإدارى السياسى وجعل الأعمال ٢١ عملا بدلا من ٢٤ كورة ، فكان الوجه البحرى ١٢ عملا منها ٣ أنشئت فى تلك السنة وهى القليوبية وضواحى القاهرة وقد فصلتا من كورة الشرقية . ثم ضواحى الإسكندرية وقد فصلت من كورة رشيد ، وكورة البحيرة . وأمر الملك الناصر كذلك بضم كورة المرتاحية إلى كورة الدقهلية وجعلها عملا واحداً باسم أعمال الدقهلية والمرتاحية . وأطلق على كورة الأبوانية اسم

ضواحى ثغر دمياط . وأمر بضم كورة الســمنودية والدنجاوية وجزيرة قوسنيا إلى أعمال الغربية ، وضم نواحى حوف رمسيس والكفور الشاسعة إلى أعمال البحيرة . وأمر بجعل الوجه القبلى تسعة أعمال بعــد ضم كورة البوصيرية إلى كورة البهنساوية . وأنشأ الأعمال المنفلوطية . ويمكن مراجعة الكور والأعمال بالتفصيل من تعليقات المؤلف عليها فى الصــفحات ٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤٢ من الجــزء التاسع من النجوم الزاهرة لابن تغــرى بردى ، وكان هـــذا التقسيم الجغرافى هو الذى اســـتقر عليه الحال طول حكم دولتى المماليك ، وقد أحصى ابن الجيعان قرى القطر فى كتابه التحفة السنية فى سنة ٨٨٣هـ وعــددها ٢٢٨٣ قرية غير المشتركة مع غيرها فى الزمام ، وفى سنة ٩٣٣ أى فى أوائل الحكم العثمانى فك زمام القطــر المصرى وهو الذى عرفت دفاتره باسم الترابيع وغيرت فيــه كلمة أعمـــال وكور باسم ولاية ، وقسم القطــر كله إلى ١٣ ولاية منها ٧ فى الوجه البحرى و٦ فى الوجه القبــلى أى ضمت فيه أعمال الأســيوطية والأخميمية والقوصية بعضها إلى بعض وجعلت ولاية واحــدة باسم ولاية جرجا ، وكان الوجه البحرى يشمل القليوبية والشرقية والدقهلية والغربية والمنوفية والبحيرة والجيزة ، والوجه القبلى يشـــمل الأطفيحيــة والفيومية والبهنساوية والأشمونين والمنفلوطية وجرجا هــذا بخلاف ٦ محافظات هى الإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصــير ، وكان يرأس كل ولاية حاكم أو كاشف ويرأس كل محافظة محافظ ، أما القاهرة فكان يرأسها شيخ البلد وهى مقر الوالى التركى ، وسجل فانسليب الرحالة فى القرن السابع عشر الميلادى فى الصعيد الأعلى ٢٤ كشوفية وفى مصر الوسطى ٦ كشوفيات وفى الوجــه البحرى ٦ كشوفيات والمجموع ٣٦ كشوفيــة ، ودونت الحملة الفرنسية فى كتابها وصف مصر ١٦ إقليما فى مصر نصفها فى الوجه القبلى ونصفها فى الوجه البحرى بالحدود الآتية :

(١) طيبة من الكلابشة قبلى الشلال إلى فاو بحرى دشنا .

(٢) جرجا من الرئيسية بمركز دشنا إلى شندويل بمركز سوهاج .

(٣) أسيوط من باصونه بحرى صليبة السمارنه إلى نزالى جانوب بمنفلوط .

(٤) المنيا من القوصية بمنفلوط إلى إطسا بمركز سمالوط .

(٥) بنى سويف من البيهو بمركز سمالوط إلى آخر حدود مركز الواسطى من بحرى .

(٦) الفيوم بحدودها الحالية فى الصحراء الغربية .

(٧) إطفيح فى البر الشرقى للنيل من المطاهرة البحرية بمركز المنيا إلى دير الطين قبلى مصر القديمة.

(٨) الجيزة من مركز العياط بأكمله فى البر الغربى للنيل إلى أبو الخاوى بمركز كوم حماده .

وفى الوجه البحرى :

(١) قليوب من أثر النبى إلى بحر مويس بمركز بنها .

(٢) الشرقية بحدودها لغاية سنة ١٩١٢ أى قبل إنشاء مركز بنها .

(٣) المنصورة من أسنيت بمركز بنها إلى المحالبة بمركز المنزلة .

(٤) دمياط مركز فارسكور والمنزلة من الدقهلية ماعدا الكردى إلى الجمالية ومركز شربين والنصف البحرى من مركز طلخا بالغربية .

(٥) الغربية بحدودها القديمة قبل تعديل سنة ١٨٩٨ ماعدا مركز شربين وبحرى طلخا .

(٦) منوف حسب حدودها القديمة قبل سنة ١٨٩٧ .

(٧) رشيد مركز فوه والنصف البحرى من دسوق من الغربية والمحمودية من مديرية البحيرة .

(٨) البحيرة بحدودها ما عدا مركز رشيد .

ولما تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ كانت مصر لا تتجاوز الثلاثة ملايين من الأنفس ، وكان رجال الحملة الفرنسية قد قدروا سكان مصر باثنين من الملايين فقط ، فأمر محمد على بتقسيم مصر إلى أخطاط يشمل كل خط منها عدداً من القرى ، وعلى رأس الخط موظف يسمى حاكم الخط ، ونظراً لاتساع دائرة الولايات وضرورة وجود موظفين للإشراف على أعمال حكام الأخطاط ومشايخ البلاد أمر محمد على سنة ١٢٣٦ هـ بتقسيم ولاية البهنسا والأشمونين كلا إلى أربعة أقسام وعين لكل قسم موظفا باسم ناظر قسم ، وكانت هذه أول مرة أنشئت فيها الأقسام أى المراكز فى العصر الحديث ، وفى سنة ١٢٣٨ قسمت ولاية الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة إلى أقسام كذلك وعين لكل قسم ناظر قسم ، وفى سنة ١٢٤١ هـ — ١٨٢٦ م أمر محمد على بابطال اسم ولاية وأن تستبدل بها كلمة مأمورية ، وكانت ٢٤ مأمورية فى الوجه البحرى و ١٠ فى الوجه القبلى ، وكل مأمورية قسمت إلى قسمين فأكثر حسب اتساع دائرتها ، ويرأس كل مأمورية موظف باسم مأمور كما يرأس القسم ناظر القسم ، ولما رأى محمد على أن اسم المأمورية يدل فى معناه على أنه أصغر من الولاية أصدر أمراً فى أول سنة ١٢٤٩هـ — ١٨٣٣م بتغيير كلمة مأمورية إلى مديرية وهو الاسم المعتمد إلى اليوم فى تسمية الأقاليم المصرية ، وجعل المديريات ١٤ مديرية يرأس كلا منها مدير ، وبذلك رجع محمد على إلى تقسيم البلاد الجغرافى على عهد الفاطميين فالأيوبيين فالمماليك

وقد زاد محمد على فى الأقسام الإدارية لتركيز السلطة وتوحيد أعمالهـا فى المديريات ، وبلغ عدد الأقسام الإدارية لغاية آخر حكم سعيد ٤٧ قسما تشتمل على ٣٦٣٩ قرية ، وقد سار اسماعيل على نهج جده فى التعمير والإصلاح حتى بلغ عدد السكان فى إحصاء سـنة ١٨٨٢ حوالى سبعة ملايين من الأنفس ، وأنشئ فى عهده ١٧ قسما وبلغت الأقسام فى آخر حكمه ٦٤ قسما ، وفى سنة ١٨٧١ أصـدر اسماعيل أمراً باطلاق كلمة مركز بدلا من قسم فى الوجه البحرى واسم مأمور بدلا من ناظر قسم على رئيس المركز ومعاون إدارة بدلا من حاكم خط ، أما فى الوجه القبلى فقد أصدرت وزارة الداخلية منشـوراً باستعمال كلمة مركز بدلا من قسم اعتباراً من سـنة ١٨٩٠ أسوة بالوجه البحرى ، وفى سـنة ١٨٨٠ أصبح عدد المراكز ٧٣ مركزاً ، وفى سـنة ١٩٣٧ صار عدد السكان قريباً من ١٦ مليون نسمة وأصبح عدد المراكز فى الوجه القبلى والبحرى ٧٥ مركزاً تشتمل على ٤١٨٨ قرية مالية وإدارية بخلاف محافظات القاهرة والإسكندرية والحدود والقنال والسويس ودمياط .

ونظراً لاتساع دائرة المدن التى فيها عواصم مديريات رأت وزارة الداخلية سنة ١٨٩٠ ضرورة فصل هذه المدن عن المراكز التابعة لها على أن ينشأ فى كل مدينة مأمورية قائمة بذاتها ذات حدود معينة تفصلها عن قرى المراكز ويرأسها مأمور بنـدر للتمييز بينه وبين مأمور المركز ، وقد أنشأت الحكومة منذ تلك السنة ١٢ مأمورية فى مختلف نواحى القطر ٦ فى الوجه البحرى و٦ فى الصعيد .

واضع القاموس الجغرافى

ولد المرحوم محمد رمزى فى مدينة المنصورة فى يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٨٧١ الموافق ليوم ٣ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ وكان أبوه عثمان بك رمزى من رجال الخديوى اسماعيل الذين استفادوا من قرار سنة ١٨٦٧ القاضى باعطاء الأراضى البورلمن يستصلحها وربط العشور عليها بعد ١٥ سنة من تاريخ الإعطاء ، وقد أعطى ٣٠٠ فدان فى أرض المقاطعة وكفرسعد من أعمال مركز السنبلاوين وأنشأ فيها عزبتين وقفهما فيما بعد ، وجده مصطفى أغا كِسْكه من رجال المدفعية الذين انتقاهم الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) من الضباط الأتراك لتعليم المصريين فنون الحرب عندما قرر محمد على إنشاء الجيش المصرى على النظام الحديث .

وفى سنة ١٢٩٥هـ — ١٨٧٨م أحضر له والده فقيها علمه القراءة والكتابة ، ومكث فى المكتب ثلاث سنوات فى عزبة والده بالمقاطعة ، ثم ألحقه والده بمدرسة القبة بضواحى القاهرة، وكان أكثر تلاميذ هذه المدرسة من أبناء الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية فتعطلت المدرسة وألغيت نهائياً بعد صيف سنة ١٨٨٢ ، ثم ألحقه والده بمدرسة المنصورة الابتدائية ، ثم التحق بالمدرسة التجهيزية بدرب الجماميز سنة ١٨٨٦ — وهى المدرسة الخديوية فيما بعد — وفى سنة ١٨٩٠ التحق بمدرسة الحقوق الخديوية وكانت فى شارع عبد العزيز مكان مدرسة المعلمين الأولية وبقى بها إلى السنة الثانية ، وفى صيف سنة ١٨٩٢ حصل شقاق بينه وبين والده فانقطع عن الذهاب إلى مدرسة الحقوق وسكن مع زميله محمد بك توفيق المهندس بمصلحة التليفونات ، وفى أواخر سنة ١٨٩٢ التحق بوزارة المالية بوظيفة كتابية بادارة الخزينة بأربعة جنيهات ، ثم التحق بوزارة الداخلية بوظيفة معاون إدارة سنة ١٨٩٣ بمديرية الدقهلية بستة جنيهات ، وبعد سنة كتب خليل باشا عفت مدير الدقهلية كتاباً لوزارة الداخلية يفيدها أن المؤلف لم يقض مدة التمرين على ما يرام ، ولكن الشيخ محمد عبده توسط له فنقل إلى أسوان وفى سنة ١٨٩٨ نقل إلى أسيوط ، وفى سنة ١٩٠٠ نقل إلى ميت غمر ، وفى سنة ١٩٠٢ نقل إلى مركز منيا القمح .

ولمناسبة الشروع فى ربط الضرائب على الأطيان المبيعة من الحكومة للأهلين طلبه المستر مكلّوب مفتش المالية للقيام بمعاينة الأطيان وتقدير الضرائب عليها بمركز فاقوس ، ومن هنا عاد لوزارة المالية مرة أخرى ، ثم ندب رئيساً لإحدى لجان تعديل الضرائب فى الدقهلية ثم نقل لقنا

سنة ١٩٠٥ ورقى إلى وكيل مفتش مالية بمراقبة الأموال المقررة ، ثم أشرف على توزيع أطيان الدائرة السنية بعد تصفيتها فى أرمنت والمطاعنة . وفى سنة ١٩٠٦ ندب للتفتيش على أعمال الضرائب فى مديريات جرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف ، وبلغت ماهيته ٢٢ جنيهاً سنة ١٩٠٧ ، وفى سنة ١٩٢١ أنعم عليه برتبة البيكوية وكانت ماهيته ستين جنيهاً ، وفى سنة ١٩٣٠ بلغت ماهيته ٨٠ جنيها ، وفى ٨ مايو سنة ١٩٣١ أحيل إلى المعاش وكان معاشه ٦٠ جنيهاً وقد كتب كل ذلك بخطه فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٣١ .

كان رحمه الله يسمى وظيفته (الوظيفة الصامتة) وكان يحمل فى حقيبته خطط المقريزى وخطط على باشا مبارك ليسترشد بهما فى تنقلاته فى الريف والصعيد لتحقيق تاريخ تكوين البلاد المصرية وأسماء مواقعها ، وقد أوغل فى مؤلفات اميلينو وماسبيرو وجوتييه وفييت ، وتغلغل فى القرى والنواحى منقباً محققاً لما قرأ فى تلك الكتب حتى عرف أصولها جميعها أو كاد وصار الحجه الكبرى بين الإخصائيين فى هذا الشأن ، وعكف بعد بلوغه الستين — أى بعد أن نضج نضوجاً تاماً — على إظهار هذه التحقيقات فى شكل كتب واستدراكات . وكان يحقق الأسماء الجغرافية على الخرط ويزيد على جزازاته القديمة كل جديد .

عرفته دار الكتب وعرفته مصلحة المساحه ولجنة حفظ الآثار العربية ومصلحة التنظيم ولجنة تسمية الشوارع والمجلس الحسبى العالى ولجنة التقسيم الإدارى بوزارة الداخلية ، فأرسلت إليه كلها تستمد معلوماته فى تاريخ البلاد المصرية فلم يضن عليها جميعاً طواعية واحتسابا ، ولا يكاد يخلو سطر من كتبه من إشارة إلى زيارة ومشاهدة لهذه المدن والقرى والعزب والكفور والأمكنة والشوارع والجوامع والدور القديمة الأثرية والمدارس بمصر والقاهرة وسائر البلاد المصرية على الإطلاق مما اقتضاه مكثه الطويل فى خدمة الحكومة المصرية وعنايته بتدوين أوصافه ورحلاته وفوائده التاريخية والأثرية والجغرافية منذ صباه .

كان المرحوم الأستاذ محمد رمزى ياقوت مصر غير مدافع ، عالج حياة كتاب الخراج وهو مفتش مالية أكثر من ثلاثين سنة من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ ، وقد أعانه تجواله فى القرى المصرية طوال هاتيك السنين على زيارة جميع القرى وتوابعها بلا استثناء ، وكان يمارس عمله الرسمى من قياس الأرض وربط الخراج عليها إلى البحث أثناء مروره فى القرى عن تاريخ تكوين البلاد

وضبط حـروف أسمائها وشكلها وسماعـه لأسمائها من سكانها واسـتعمالها أثناء وجوده فى الأقاليم فى وظائف تابعة لوزارتى الداخلية والمالية .

وأول ما بدأ حياته الحرة فى يناير سنة ١٩٣٣ (أى بعد إحالته إلى المعاش بزمن يسير) نقل كتاب تحفة الإرشاد من مكتبة الأزهر بعد أن تبين له أن هذا الكتاب يشمل أسماء الأعمال المصرية أى المديريات وأسماء البلاد المصرية فى كل عمل، وهى الأسماء التى وردت فى الروك الحسامى الذى عمل سنة ٦٩٧هـ، وهذا الكتاب يتكون أصله من قسمين الأول يشمل النواحى المتفقة أسماؤها أى المتشابهة مرتبة على الحروف الهجائية، والثانى يشمل أسماء النواحى مرتبة على الحروف الهجائية فى كل عمل على حدته .

وفى صيف سنة ١٩٣٣ زار المعهد العلمى الدينى بدمياط فوجد نسخة مخطوطة من هـذا الكتاب وهى صورة مطابقة فى وصفها وترتيبها لما ورد فى نواحى القسم الثانى من نسخة مكتبة الأزهر، ولم يجد القسم الأول المشتمل على البلاد المتفقة أسماؤها، وقد أشار فى القاموس الجغرافى إلى نسخة معهد دمياط بالحروف (ن م د) أى الحروف الأولى من عبارة نسخة معهد دمياط وفى أكتوبر سنة ١٩٣٣ فكر فى إعادة طبع كتاب التحفة السنية لابن الجيعان لأغراض ثلاثة الأول تصحيح الخطأ الوارد فى النسخة المطبوعة فى مصر سنة ١٨٩٨ لحساب دار الكتب المصرية والثانى التعليق على كل اسم من أسماء البلدان وما طرأ عليه من التحريف أو التغيير وموضع كل بلد بحسب التقسيم الجغرافى الإدارى الحالى أى بيان اسم المركز والمديرية التابع لهما كل قرية فى الوقت الحاضر، والثالث بيان ما درس من القرى الواردة فى كتاب التحفة وما آل إليه حال كل قرية مندرسة ومهد لذلك بنبذة تاريخية عن كتاب التحفة المخطوط والمطبوع وتاريخ صاحبه ، ونسب الفضل فى تصويب ما ورد إلى المراجع التى جعلها دستوراً لوضع القاموس الجغرافى .

قال المؤلف (وقد اتخذت كتاب التحفة السنية لابن الجيعان أساساً لأبحاثى ووثيقة رسمية بين ما ظهر قبله من الكتب التى من نوعه فى السنين السابقة على سنة ٨٨٣ هـ التى توافق سنة ١٤٧٧م وبين ما ظهر منها بعد ذلك التاريخ إلى اليوم ، أى اتخذته دليلا للمقارنة بين الماضى والحاضر ، وبذلك أمكننى أن أعرف البلاد التى درست من الروك الحسامى والبلاد التى استجدت فى الروك الناصرى ثم ما عرفته فيما بعد من دار المحفوظات بالقلعة وحجج الأوقاف

بوزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية ممـــا استحدث مما اندثر من القرى المصرية من عهـــد كتاب التحفة إلى اليوم) .

ومن سنة ١٩٣٣ إلى يوم وفاته وهو يكتب التعليقات الأثرية والجغرافية لكتاب النجوم الزاهرة فى تاريخ مصر والقاهرة لابن تغرى بردى ، وهو الكتاب الذى تنشره دار الكتب المصرية ، أى ابتداء من الجـــزء الرابع إلى الجزء التاسع أى من ســـنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٥ ، وفى نهاية كل جزء تنبيه لذلك . وقد ظلت دار الكتب تنشر تعليقاته التى تركها على هذا الكتاب إلى آخر الجزء الحادى عشر أى إلى سنة ١٩٥١ .

وفى سنة ١٩٣٥ نشر المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية استدراكه على كتاب جغرافية مصر فى عهد القبط للمسيو أميلينو فى الجزء الثالث من كتاب كشكول ماسبيرو Melanges Maspero وذلك من ص ٢٧٤ إلى ص ٣٢١ . وفى سنة ١٩٣٦ نشر نبذة تاريخية عن التعليم العام فى مصر فى عصر محمد على نشرت فى الكتاب الذهبى للمدرسة الخديوية .

وفى ســـنة ١٩٤١ وضع « الدليل الجغرافى » لأسماء المدن والنواحى المصرية المعتـــبرة وحدة عقارية لحصر الأراضى وتحصـــيل الأموال المقررة . وقدمه لمصـــلحة المساحة فطبعته على نفقتها ، ويستفاد ممـــا ورد فى الصفحة حرف (و) من مقدمة الكتاب ما يفيد أن هذا الدليل من وضعه . وفى هـــذه السنة نفسها أى سنة ١٩٤١ تعرف مؤلف القاموس الجغـــرافى بالدكتور عزيز سوريال وأطلعه الأخـــير على ما لديه من النسخ المخطوطة التى صورها بالفتوغرافيا من مكتبات أوروبا من كتاب قوانين الدواوين لابن ممـــاتى ناظر الدواوين فى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى فوجد الباب الثالث من الكتاب المذكور يشمل أسماء جميع النواحى المصرية التى كانت وحدة مالية فى ذلك الوقت ، ولما كان كتاب قوانين الدواوين كتب سنة ٥٨٨ هـ وهو أقدم من كتاب تحفة الإرشاد الذى كتب سنة ٦٩٧ هـ بنحو ١٠٩ سنة فقد راجع كتاب تحفة الإرشاد على ما ورد فى القسم الثالث من كتاب قوانين الدواوين لابن مماتى وتبين له من مراجعة أسماء البـــلاد المصرية الواردة فى قوانين ابن مماتى أن جميعها وارد فى كتاب تحفة الإرشاد إلا القليل الذى سقط سهواً من كتاب تحفة الإرشاد وعددها ٥٦ ناحية ، وأن أسماء البلاد الواردة فى قوانين ابن مماتى وردت كذلك فى تحفة الإرشاد بالترتيب والتوالى حسب وضعها فى أعمالها بدون أن يحدث تقديم أو تأخير فى أى اسم منها على ما

يقابله فى كلا الكتابين إلا ما زاد من النواحى المستجدة فقد وضعت كلها فى أعمالها وهى عبارة عن ٣٠ ناحية لم ترد فى ابن مماتى استجدت واعتبرت وحدة مالية فى المدة الواقعة بين سنة ٥٨٨هـ وسنة ٦٩٧هـ . وقد أشار إلى نسخة قوانين ابن مماتى فى القاموس الجغرافى بالحروف (ق ا م) وهى الحروف الأولى من عبارة قوانين ابن مماتى .

وقد لاحظ أيضا أن أسماء الثغور وبعض المدن لم ترد فى تحفة الإرشاد ولا فى قوانين الدواوين مثل القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والمحلة الكبرى والجيزة والبهنسا والأشمونين الخ . فاستدرك ذلك فى القاموس الجغرافى من بعد سنة ١٩٤٢ إلى حين وفاته .

وفى سنة ١٩٤٢ وضع مقدمة كتاب المدن المصرية وتطوراتها للمهندس فؤاد فرج كما وضع فى السنة التى قبلها مقدمة كتاب مصر فى عهد الإسلام للأستاذ محمود عكوش ، ووضع أيضاً فى سنة ١٩٤١ نبذة تاريخية عن الوصف الطبوغرافى للمنطقة التى تتوسطها مدرسة فؤاد الأول الثانوية بالعباسية ، وفى سنة ١٩٤١ نشر نبذة تاريخية عن الوصف الطبوغرافى لمنطقة خط القصر العالى الكائن بين مبانيها المدرسة الإبراهيمية الثانوية ، وأمثال ذلك نبذة تاريخية عن مكان المدرسة الخديوية ، ونبذة تاريخية عن مكان مدرسة بنبا قادن الثانوية ، ونبذة تاريخية عن تاريخ شبرا وروض الفرج والفيوم وحلوان الحمامات ومجرى النيل وتحولاته الثمانية من طرح البحر بجوار القاهرة ومكان فم الخليج المصرى عند فتح العرب لمصر الخ .

وقد سبق له أن نشر سنة ١٩٢٥ مذكرة ببيان الأغلاط التى وقعت من مصلحة التنظيم فى تسمية الشوارع والطرق بمدينة القاهرة وضواحيها قدمها لوزير الأشغال فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٢٥ وطبعها فى دار الكتب المصرية ، ومنذ ذلك الحين فضلا عن مؤلفاته السابقة كان يمد جريدتى الأهرام والمقطم بتحقيقاته الجغرافية والتاريخية هذا عدا ما نشره فى مجلة العلوم والثقافة ومجلات المدارس الثانوية .

وله أبحاث كثيرة لم تنشر كتاريخ التقسيم الإدارى من عهد الفراعنة إلى اليوم ، وتاريخ مساجد القاهرة ، وشرح كتاب الخطط المقريزية والتعليق على جميع ما ورد به من الأماكن والمساجد والمدارس وغيرها من الآثار القائمة والمندرسة ، وتاريخ الترع والخلجان بالقاهرة وأبواب القاهرة . وتاريخ الوزارة المصرية ، وتاريخ المساحة المصرية ، والتعليق على كتاب جغرافية وأطلس مصر

للأمير عمر طوسون ، والاستدراكات على جوتييه والدكتور بول وأميلينو وفييت ، وأغلبها نشر فى هذا القسم الأول من القاموس الجغرافى .

وكان رحمه الله عضواً فى المجلس الأعلى لحفظ الآثار العربية ، وعضواً فى اللجنة التنفيذية لإدارة حفظ الآثار ، وعضواً بمجلس حسبى مصر الاستئنافى ، وعضواً فى لجنة تسمية شوارع القاهرة ، وعضواً فى لجنة التقسيم الإدارى .

وقد وضع كتابه القاموس الجغرافى فى جزازات وقسمه إلى قسمين كبيرين ، القسم الأول القرى المندرسة وما آلت إليه حال كل قرية ومكانها على الطبيعة الآن ، والقسم الثانى القرى الحالية من قديمة وحديثة مرتبة على الحروف الهجائية فى أقاليمها ، وموضع كل بلد فى هذه الأقاليم حسب التقسيم الجغرافى الحالى أى بيان المركز والمديرية التابع لها كل قرية فى الوقت الحاضر ، وقد بنى هذا الجزء الأخير على قسمين تاريخيين القرى القديمة التى كانت موجودة إلى سنة ٨٨٣هـ التى توافق سنة ١٤٧٧م والقرى الحديثة التى استجدت منذ هذا التاريخ إلى يوم وفاته .

وظل رحمه الله دائب التغيير والتبديل والزيادة فى هذه الجزازات حتى استقرت على حال قرر معها أن يطبع هذا القاموس ، ولكن شمسه آذنت بالغروب فى فبراير سنة ١٩٤٥ وترك هذه الثروة الكبيرة فى شكل هذه الجزازات التى بلغت نحو العشرة آلاف جزازة فى القرى المندرسة والقديمة والحديثة جميعاً .

وقيض الله لحفظ هذه الثروة العلمية الطائلة صهره المهندس حسن فؤاد مدير المساحة المصرية الأسبق فهو الذى قدمها مع مذكراته إلى دار الكتب لطبعها خدمة للعلم وإحياء لفضل هذا العالم المصرى الكبير ، فله منا أجزل الشكر .

أحمد رامى	**أحمد لطفى السيد**
وكيل دار الكتب المصرية	بدار الكتب المصرية

رجب سنة ١٣٧٣
مارس سنة ١٩٥٤